جامعة الدكتور يحي فارس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

عنوان المذكرة :

أوضاع المؤسسات التعليمية في إسطنبول نهاية الدولة العثمانية 1839-1909م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : دولة عثمانية)1453/1924م

إعداد الطالبتين :
-حنان زكراوي
- حدة عليان

تحت إشراف :
د/ كمال بوزريعي

السنة الجامعية:1446-1445هـ
2024-2023 م

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل الذي قدرنا على إتمام هذا العمل راجين منه المزيد من النجاح والتوفيق في المستقبل نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف كمال بوزريعي الذي كان مشرفا على هذا العمل من خلال منحنا كل التوجيهات اللازمة

كما نتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذة الفاضلة التي كانت تؤدي أدوارا عديدة لتقوم بمهامها

بكل صدق وأمانة الأستاذة حمصي لطيفة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها، وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب إلى من زينت حياتي بضياء البدر، وشموع الفرح إلى من منحتني القوة والعزيمة، لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغالية على قلبي " أمي ".

إلى كل أخوتي خاصة أختي الصغيرة سميرة.

إلى أبناء أخوتي.

إلى صديقاتي خاصة رفيقة دربي حنان زكراوي التي شاركتني في إنجاز هذه المذكرة حفظها الله.

إهداء

أهدى ثمرة جهدي هذا:

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك أبي العزيز.

إلى من زرعا الأمل والرغبة في إتمام هذا العمل إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة إخوتي.

إلى رفيقات دربي وصديقات أيامي، حدة، فاطمة، وسيلة، رحمة.

قائمة المختصرات:

المختصرات	الاسم الكامل
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تق	تقديم
ط	طبعة
د.د.ن	دون دار النشر
د. ب. ن	دون بلد النشر
د. ت	دون تاريخ
م	المجلد
ج	الجزء
هـ	الهجري
م	ميلادي

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تحولات جذرية كان لها التأثير على العلاقات الدولية واختلال موازين القوى بين دول العالم، ففي حين كانت القوى الغربية قد بلغت أوج تطورها حضاريا وتكنولوجيا، من تطور فكري ونهضة صناعية ورقي في جميع مجالات الحياة، كانت قوى العالم الإسلامي وعلى رأسها الدولة العثمانية تتخبط في عديد من الأزمات الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى بها إلى الضعف والتقهقر والاضمحلال في جميع المجالات، وفي ظل هذه العقبات ظهرت حركة الإصلاح بزعامة رجال الدولة من السلاطين العثمانيين أمثال محمود الثاني وعبد العزيز وعبد المجيد وغيرهم الذين حاولوا الاستفادة من تطور الغرب وإدخال الإصلاح على مؤسسات الدولة حسب ما يقتضيه الوضع، حيث اهتم المصلحون منهم بإصلاح جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ومن بين تلك المؤسسات التي اهتم بها السلاطين العثمانيون المؤسسات التعليمية والثقافية لما لها من أهمية بالغة حيث كان للتعليم ومؤسساته دوركبير في تاريخ الدولة وهذا ما دفع بها إلى ضرورة إعادة النظر في هياكلها وإصلاحها.

1- دواعي اختيار الموضوع:

تعود دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى دوافع ذاتية وموضوعية:

- إبراز الدور الفعال الذي لعبته المؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية.
- المكانة العلمية التي تحظى بها الدولة العثمانية من خلال ما قدمه سلاطينها.
- الميول الشخصي لهذه الفترة والمتمثلة في معرفة تفاصيل أكثر من واقع المؤسسات التعليمية في اسطنبول نهاية العهد العثماني.

2- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في:

- التعريف بأنواع المؤسسات التعليمية العثمانية.

- إبراز العلاقة القائمة بين الجانب العلمي والعسكري من خلال توضيح كيفية توفير مدارس علمية خاصة بالجيش.
- إبراز دور السلاطين العثمانيين في تطوير التعليم ومؤسساته.

3- الإشكالية:

اهتمت الدولة العثمانية بالجانب الثقافي بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة إلى جانب اهتمامها بالمجالات الأخرى وذلك من خلال بنائها للمدارس وتأسيسها لهيئة خاصة به للعمل على تسييره وتطويره، وهو ما يعكس في تقديرنا الإشكالية التي تبين لنا مدى حقيقة اهتمام العثمانيين المطلق بالجانب العسكري على حساب المؤسسات التعليمية سواء في المركز أو الأطراف، وهذا يجرنا إلى التساؤلات الآتية :

إلى أي مدى ساهم السلاطين العثمانيون في إصلاح الواقع العثماني الذي اصبح لا يتناسب مع الوضع الجديد في أوروبا؟ ومن خلال تتبعنا للتغيير الحاصل في المؤسسات التعليمية العثمانية يتفرع من الإشكالية الرئيسية التساؤلات الآية ؟

- ما هي أنواع هذه المؤسسات التي طالتها عملية التغيير؟
- كيف أسهم السلاطين في تطويرها وتنميتها؟ .

_ على أي مدى أثرت نجاعة تلك الإصلاحات السياسية والقضائية على المؤسسات التعليمية ؟

3- الدراسات السابقة:

الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو ، " الدولة العثمانية تاريخ وحضارة " الجزء الثاني، حيث نجدها دراسة شاملة لموضوع التعليم في الدولة العثمانية والأهم من ذلك مصادر هذا الكتاب كلها من أرشيف الدولة العثمانية الموجودة بتركيا حاليا.

- الدراسة الثانية هي عبارة عن مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان المدارس الدينية والتكايا في الدولة العثمانية ودورها السياسي من إعداد الطالبتين نور الهدى زريق وخولة تموسي تحت إشراف سعاد برمضان، جامعة 8 ماي 1945م، بقالمة.

4- المناهج المتبعة: اتبعنا في دراستنا هذه على ثلاث مناهج وهي المنهج التاريخي الوصفي، المنهج التحليلي:

المنهج التاريخي الوصفي: وهو عبارة عن سرد الأحداث ووصفها وكان ذلك في المدخل التمهيدي أثناء وصفنا لأوضاع الدولة العثمانية العلية في فترة حكم السلطان محمود الثاني إضافة إلى المبحث الثاني أثناء قيامنا بوصف المدارس التي كانت قائمة آنذاك.

المنهج التحليلي:

هو عبارة عن طرح فكرة ثم تفسيرها وتحليلها للوصول إلى استنتاج إذ اعتمدنا عليه في كل المباحث خاصة أثناء قيامنا بجمع المعلومات حول المؤسسات التعليمية ودورها في تطور الدولة العثمانية.

5- خطة البحث:

حاولنا تقسيم عملنا إلى مقدمة ومدخل تمهيدي وثلاث مباحث وخاتمة، تحت كل مبحث ثلاث مطالب فالمدخل بعنوان " الملامح العامة لسياسة التعليم في عهد السلطان محمود الثاني، أما المبحث الأول موسوم بـ: واقع المؤسسات التعليمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وقسمناه إلى ثلاث مطالب، الأول منه " إصلاحات عبد المجيد في مجال التعليم "، الثاني بعنوان إصلاحات عبد العزيز في مجال التعليم، أما المطلب الثالث فقد تضمن النشاط التعليمي في مختلف الأطوار.

أما المبحث الثاني ذكرنا فيه أنواع المؤسسات التعليمية في اسطنبول والمطلب الأول منه خصصناه إلى المؤسسات التعليمية العثمانية، لنأتي إلى المطلب الثاني منه فنجد المؤسسات

التعليمية الأجنبية، والمطلب الثالث المؤسسات الثقافية العثمانية، أما المبحث الثالث والأخير فقد خصصناه إلى إنجازات السلطان عبد الحميد حيث وضعنا عنوان المطلب الأول "الإصلاح في الجانب السياسي والعسكري والمطلب الثاني الإصلاح الاقتصادي والمالي والمطلب الثالث تحت عنوان الإصلاح التعليمي والقضائي.

وفي الأخير نجد الخاتمة التي تحتوي على مجموعة من الاستنتاجات لعملنا هذا لتليها مجموعة من الملاحق المتكونة من صور حول المدارس التي ذكرناها. وصور السلاطين الذين ساهموا في بناء هذه المدارس، في ختام دراستنا هذه نجد البيبلوغرافيا التي تتكون هي الأخرى من مصادر، مراجع، قواميس، ومقالات.

6- المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها:

من أجل دراسة الموضوع دراسة تاريخية موضوعية كان لابد من الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع التي تباينت من حيث الأهمية ونذكر منها:

- أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: يجزأ به الأول والثاني الذي أفادنا كثيرا لأنه يحتوي على معلومات هامة تخص التعليم العثماني.

- فاضل مهدي بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه أعطانا وصف شامل عن المؤسسات التعليمية إضافة إلى المعلومات التي تخص المدارس.

- صابان سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، قدم لنا هذا الكتاب معلومات قيمة وهامة حول أهم التطورات في الأوضاع الثقافية في تركيا بداية من عصر التنظيمات حتى قيام الجمهورية التركية.

- غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي

– مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية حيث اعتمدنا عليه في الكثير من المحطات.

– بني المرجه موفق، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه أفادنا في فترة السلطان عبد الحميد وأهم إصلاحاته.

8– الصعوبات والعراقيل: أبرز العراقيل التي واجهتنا في إنجاز هذا العمل هي:

– ضيق الوقت، حيث أنه لتقديم عمل في أحسن صورة يسلتزم منا الكثير من الوقت والجهد.

– عائق اللغة الأجنبية التي دونت بها بعض المصادر العثمانية كاللغة الإنجليزية والتي تناولت موضوع المؤسسات التعليمية في اسطنبول خاصة ما تعلق ببرامج التعليم ومناهجه

– إضافة إلى صعوبات أخرى أقل شأنا، كقلة المراجع والمصادر التي تطرقت لموضوع أوضاع المؤسسات التعليمية في اسطنبول باللغة العربية مقارنة باللغات الأخرى

صعوبة تحميل بعض الكتاب مثل كتاب تطور الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد المجيد والذي لم يكن متاحا الكترونيا.

مدخل تمهيدي

مدخل تمهيدي: الملامح العامة لسياسة التعليم في عهد السلطان محمود الثاني.

1/ الأوضاع السياسية:

لقد كانت الدولة العثمانية في أواخر عهدها تعيش حالة من التدهور السياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فإذا عدنا إلى الأوضاع الداخلية فقد تدهورت بسبب الاضطرابات التي أثقلت كاهل الدولة و كبدتها خسائر بشرية مادية.[1]

وهذا ما سيظهر جليا في فترة حكم السلطان محمود الثاني الذي تم تعينه مباشرة بعد خلع عمه السلطان سليم الثالث [2]وأعقب هذا جهود علمدار مصطفى باشا لخلع شقيقه الأكبر وهؤلاء الذين أرادوا قتله. ولهذا فقد اعتلى محمود الثاني العرش وهو مصاب يعاني شعور بالإحباط وكان ذلك في 1808 وبدأ حكمه وسط ثورات وثورات مضادة واستمر وسط صراعات عنيفة. كانت من أكبر التحديات التي واجهت السلطان محمود الثاني هي ثورات الانكشارية المستمرة. والحكام الوجهاء المحلين الفاسدين والظالمين في المحافظات. إضافة إلى ثورات العرب اليونانيين في منطقة البلقان وتمرد محمد علي باشا والحروب الطويلة مع بلاد فارس وروسيا. ورغم هذه الظروف شديدة الصعوبة فإن عهد محمود الثاني اتسم بسلسلة من الإصلاحات، سواء تلك التي بدأت في عهده أو التي استمرت خلاله كشف قوات الانكشارية عن نفسها، باعتبارها المحفز الرئيس على الاضطرابات والفوضى في العاصمة، حيث تدخل في الانكشاريون بشكل مباشر ومستمر في المسائل الإدارية[3].

وبشكل كبير مما كان متوقعا من الجزء والواقع أن الإنكشاريين كانوا وراء العديد من الانقلابات المكلفة والمزعجة التي كانت تنهي بخلع عدد كبير من السلاطين. فقام محمود الثاني

---

[1] – غربية عبد الكريم محمود، **تاريخ العرب الحديث**، د.ن، د.ط، بيروت، 1984، ص 120.

[2] – سليم الثالث، هو ابن السلطان مصطفى الثالث ولد في 1174هـ/ 1716م جلس على عرش السلطنة في 1789م، عزل سنة 1807م، توفى 1808م دفن في مقبرة مصطفى الثالث في اسطنبول، انظر صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، تر: منى جمال الدين، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014، ص 258.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 294 – 295.

بإلغاء الانكشارية في عام 1826 باسم الحادث الميمون الواقعة الخيرية[1] وبهذا يكون السلطان قد كرس سيادته وتخلص من أقوى جماعة معارضة للسلاطين.

عندما اعتلى العرش كانت الحرب الروسية جارية. وعقد صلحا مع انجلترا 1224هـ / 1809م، وحاول أيضا عقد اتفاق مماثل مع روسيا ولكنه فشل واشتعلت نار الحرب بينهما وهزم العثمانيون واستولى الروس على بعض المواقع وعزل الصدر الأعظم ضياء يوسف باشا وتولى مكانه أحمد باشا انتصر على الروس. وأجلاهم من المواقع التي دخلوها وساءت العلاقات بين فرنسا وروسيا.وكادت الحرب تقع بينهما فطلبت روسيا الصلح مع الدولة العثمانية وعقدت بين الطرفين معاهدة "بخارست" عام 1237 هـ – 1812م والتي نصّت على بقاء الأفلاق والبغدان وبلاد العرب تابعة للدولة العثمانية، وقد مكن الصلح السلطان محمود الثاني من القيام ببعض الإصلاحات والقضاء على الثورات والتمردات.[2]

أهم الإصلاحات في المجال السياسي : عرفت الدولة في عهد السلطان محمود الثاني العديد من الإصلاحات السياسية والإدارية أولها تشكيل حكومة بإحداث الوزارات والهيئات الخاصة بإعداد المشاريع، [3]فقام بإجراء التغيرات المهمة الآتية في التشكيلات الإدارية في مركز الدولة. فقام أيضا بتشكيل مجلسين مهمين المجلس الأول مجلس الأحكام العدلية الذي تسلم من الديوان الهمايوني صلاحية إصدار القوانين وكذلك صلاحية القضاء وإصدار الأحكام وأدام هذا المجلس الناحية العدلية للديوان الهمايوني،[4] فقد أعطيت له صلاحية سن القوانين الضرورية حسب البلد

---

[1] – **الواقعة الخيرية**: هي مذبحة جرت في اسطنبول بتاريخ 14 يونيو 1826 بعد أن تنبه عناصر الإنكشارية لنية السلطان محمود الثاني القيام بإصلاحات واستشهاد جيش نظامي، فثاروا ضده وبذلك تخلص السلطان من الإنكشارية، أنظر نجاة محاسيس، معجم المعارك التاريخية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 65.

[2] – علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط**، ط 5، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2008، ص 370.

[3] – خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016، ص 92.

[4] – الديوان الهاميوني، **دائرة حكومية مرموقة في الدولة العثمانية**، وظيفتها مناقشة القضايا السياسية والإدارية والعسكرية والشرعية والحالية، أنظر، سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 119.

وعمل التنظيمات الضرورية في النواحي الإدارية والعدلية والمالية والمجلس الثاني هو دار الشورى للباب العالي كانت هذه الدار تحمل هوية مجلس التنفيذ العالي.

أسست هذه المؤسسات في 11 محرم 1254م، نيسان 1837م حيث أخذت في عهدتها مهمات الديوان الهمايوني، حيث حل النظام الوزاري الوزراء ومجلس الوزراء محلها أي أن مهمة الدولة التنفيذية توزعت على مختلف الوزارات.

بدل عنوان واسم رئاسة الكتاب إلى عنوان وزارة الخارجة سنة 1836م تبدل عنوان جاوش باشيلك للباب العالي [1]إلى وزارة الدعاوي أي إلى وزارة العدل 1252هـ / 1836م.

غيرت الوحدات الإدارية التي كانت تشرف على الإدارة الداخلية للقصر حيث أسس وزارة الأندرون الهمايونية ، وبعد أن أعتبرت المشيخة الإسلامية وزارة عام 1254 هـ – 1838 بدلت تعابير الصدر الأعظم والصدارة إلى رئيس الوكلاء ورئاسة الوكالة. وأطلق اسم مجلس الوكلاء وهيئة الوكلاء على المجلس المكون من الوزراء أي على مجلس الوزراء بتغيرنا الحالي.[2]

2 / الأوضاع الاقتصادية:

لقد تدهور الوضع الاقتصادي وتراجعت الزراعة نتيجة فساد النظام الالتزام [3]والتيمار السائد في الدولة وانخفاض الإنتاج جراء أعباء الثقيلة والغرائب المتزايدة التي أثقلت كامل الفلاحين، أما القناعة كانت تعتمد على أساليب بدائية في حين تطورت الصناعة الأوروبية التي أصبحت تنافس الصناعة المحلية ونتيجة هذه الاضطرابات الاقتصادية انخفضت قيمة القطع الذهبية

---

[1] – **الباب العالي**، مقر رئيس الوزراء في الدولة العثمانية ويعرف الباب العالي في اللغة العثمانية الباب الأصفي، كان له أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر على الخصوص في عهدي السلطانين عبد العزيز وعبد الحميد ، مرجع نفسه، ص 49.

[2] – أحمد أق كوندوز، سعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب**، توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، د.ط، وقف البحوث العثمانية، د.م، 2008م، ص 392.

[3] – الالتزام: هو تقديم دخل للحكومة، حيث يدفعه الملتزم مقدما للدولة، ثم يحصلها أضعاف مضاعفة من أفراد المجتمع بالاستناد إلى قوات الجيش، وبهذا بدأ العمل بهذا النظام منذ القرن السابع عشر الميلادي، وكان له تأثير سيء على المجتمع العثماني وألغي هذا النظام سنة 1856، سهيل صابان، مرجع السابق، ص35.

والفضية كثيرا مقارنة بالجنيه الأسترالية حتى أن القرش العثماني فقد 78% من قيمته في سنة 1814 إلى 1839 مما أثر على خزينة الدولة. [1]

هذا ما دفع بالسلطان محمود الثاني بالقيام بمجموعة من الإصلاحات التي سبق له وأدخلها على الميادين الأخرى، إن الملاحظة على سياسة محمود الثاني الإصلاحية في هذا المجال أنها كانت محدودة اقتصرت على بعض النقاط فقط نظرا لأن إصلاح الجانب الاقتصادي يتطلب بهذا وقت طويلا وبما أن وضع الدولة العثمانية كان مضطربا على كافة الأصعدة. فإن جهود السلطان كانت بسيطة ولكن رغم ذلك قام ببعض الإصلاحات في هذا المجال متجاوز الصعوبات والمشاكل، لقد عمل السلطان محمود الثاني في هذا المجال على الحد من الإقطاع وتنظيم الضرائب وأنشأ وزارة خاصة بالشؤون المالية ونظم عملية فرض وجمع الضرائب بحيث أصبحت ضريبة الخراج تقدر بـ 14 و30 قرشا، كما أصبح العلماء يدفعون 10% من دخلهم وحدد مرتب الموظفين أصبح يدفع لهم من خزينة الدولة كأي حاكم يريد أن يغطي عجزه زاد في الضرائب، تعددت أنواعها فكانت النتيجة بطبيعة الحال إفقار الفلاحين الذين كانوا يشكلون أكبر نسبة من الرعية.[2]

كما قام أيضا بضم الزعامات [3]والتيمارات [4]للأملاك العامة وبذلك عزز مصادر دخل الدولة ووضع حدا لعدد كبير من ألوان الفساد، في فبراير 1834 ألغي القروض التي كان الموظفون العموميون يرغمون السكان على دفعها حين يصرون بالولايات ونص الفرمان الصادر

[1] – سلامات صالح الصياد، قراءة في عوامل ضعف الدولة العثمانية، مجلة جامعة كريت للعلوم الإنسانية، مج 12، ع2، جامعة كريت، 2005، ص 191.

[2] – زهرة زكية، إصلاحات السلطان محمود الثاني 1808– 1839، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 1982–1983، ص 61– 62.

[3] – الزعامات: الأراضي الإقطاعية التي تقع وارداتها ما بين عشرين ألف أقجة إلى 100 ألف أقجة وكانت تمنح ندوات مقابل مصالح معينة، سهيل صابان، مرجع سابق 130.

[4] – التيمارات: التيمار هي كل أرض تمنح لشخص أولا لأكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة ونقل وارداتها السنوية عن 20 ألف أقجة وكان يسمي في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع. أنظر فاطمة بوجلطي، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الشام خلال القرن 19م. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، بوزريعة 2010 – 2011 ،ص 58.

بهذا الصادر بهذا الخصوص على بطلان كل جباية للأموال إلا في الفترات نصف السنوية المعتادة، وألغي نظام الأسلوب المتبع في تحصيل الجزية ونص على جبايتها في المستقبل على لجنة مشكلة من القاضي والحكام المسلمين وأعيان الذميين، وهكذا يتضح أن وضع الدولة الاقتصادي كان متدهور الأمر الذي أدى بالسلطان محمود الثاني للقيام بإصلاحات للنهوض بهذا القطاع متغاضي عن العواقب التي نتجت عن سياسته الإصلاحية في هذا المجال والمتمثلة أساسا في تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة الداخلية والاقتصادية على وجه التحديد. وقد تواصلت تداعيات هذه السياسية في عهود السلاطين الذين تلو عهد السلطان محمود الثاني وصولا لعهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي سيمتاز عهده بحدوث أزمات مالية خانقة تكاد تعصف بالدولة.

3-الأوضاع الثقافية:

إن الوضع العام الذي ميز فترة السلطان محمود الثاني هو تصاعد الفكر الإصلاحي على النمط الغربي. ولذلك فإن السلطان وضع أمام خيارين قسم كان داعما لعملية الإصلاح والتجديد على الطراز الأوروبي وقسم متحفظ رأى ضرورة الإبقاء على النظم التقليدية، ومن المجالات الأخرى التي حظيت بعناية السلطان محمود الثاني المجال التربوي والثقافي الذي سار فيه السلطان بنفس الخطى السابقة للإصلاح وهي العمل على التجديد وفق النظم الغربية.

أ/ اهتمامه بالمؤسسات التربوية: كانت التجديدات التي جرت في الحقل التعليمي قد تبلورت من خلال إحياء بعض المؤسسات القديمة وتشييد مؤسسات أخرى قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة مما لم يكن يعني تحولا كبيرا ففي عام 1239هـ- 1824 أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا [1]أعلن فيه أن التعليم الابتدائي هو من مسؤولية الدولة وهذا يعني رفع يد الهيئة الإسلامية عن الإشراف على التعليم ولكن على الرغم من ذلك ضلت المدارس الابتدائية

[1] – فرمان: الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا، لسهيل صابان، مرجع سابق، ص 164.

تحت سلطة وإشراف شيخ الإسلام.[1] وظل هذا الفرمان غير مطبق حتى فرضت الحكومة على التعليم الابتدائي وأقيمت مدارس جديدة عرفت باسم المدارس الرشدية، وقد أنشئت أساسا لسد الفراغ الموجود بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الابتدائي. [2]

ب/ فرمان 1824 وأثره على التعليم: يمكن القول إن التطور من المؤسسات التعليمية قد بدأ في عهد السلطان محمود الثاني بإصداره الفرمان الذي ينص على أن تقوم مدارس الصبيان بتأمين التعليم الديني للأطفال المسلمين ويفهم ذلك أن الفرمان أكد على ضرورة وتعليم هؤلاء الأطفال العلوم الشرعية الإسلامية والعقائد الدينية لأن هذا العصر، بالذات بحاجة إلى دعم العلماء الدين والمدرسين ونفهم من ذلك أنه نقلة نوعية في ميدان التعليم على الطراز الأوروبي سواء من الناحية النظرية أو العملية غير متوقعة أبدا وعلى الرغم من أن فرمان 1824 لم يطمئن طائفة العلماء من جهة وبقي من الناحية العملية حبر على ورق من جهة أخرى، إلا أنه فتح المجال تدريجيا أمام هذا التحول.[3]

لم يقتصر نشاط السلطان محمود الثاني على ذلك فقد أنشأ مدرسة للطب وأكاديمية للعلوم العسكرية، هذا إلى جانب عدد كبير من المدارس الثانوية والإعدادية والفنية وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا كما أرسل 150 طالبا في بعثات إلى أوروبا.

كما أصدر السلطان محمود الثاني فرمانا جديد حول تجديد الهندام أطلق عليه قانون القيافة أدخل فيه الزي الأوروبي إلى المدنيين كما أدخل العمامة على كافة المجموعات العسكرية ونصّ على إجبارية ارتدائه.

---

[1] – شيخ الإسلام: أعلى منصب ديني في الدولة العمانية كان مسئولا عن تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على التدريس والمدارس، وإصدار الفتاوى الشرعية، مرجع نفسه ص 49 .

[2] – محمد سهيل طقوس، تاريخ العثماني من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، لبنان ،2003، ص 332.

[3] – وليد صبحي العريض، إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، قراءة في قوانين التنظيمات منذ عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد 1824–1876م، ع 146، جامعة الأزهر.

أما بالنسبة للفن فقد اهتم كثيرا بالشعر والموسيقي وأدخل الموسيقي إلى البلاط كما نشطت في عهده حركة التأليف والنشر وأما الطباعة فقد عدها محمود الثاني حجر الزاوية في النهضة الجديدة في العاصمة، أما بالنسبة للمجال الاجتماعي فقد عزز السلطان المساواة بين العثماني على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم واتضح ذلك في قوله « إنني لا أريد ابتداء من الآن أن يميز المسلمون إلا في المسجد والمسيحيون إلا في الكنيسة واليهود إلا في المعبد إنني أريد وما دام الجميع يتوجه نحوي بالتحية أن يتمتع الجميع بالمساواة في الحقوق وبحمايتي الأبوية ».[1]

أما الجانب الطبي أوجد السلطان محمود الثاني نظام المعازل الصحية للوقاية من انتشار الأوبئة، وعني كذلك بالإكثار من المستشفيات والصيدليات ومكاتب التحصين، وأسس مكتبة الطب في الأستانة[2] وصار الأخذ بالإجراءات الصحية الأوروبية هو القاعدة، وأسس مكتبة الطب في الأستانة وصار الأخذ بالإجراءات الصحية الأوربية هو القاعدة.[3]

[1] – كمال السعيد حبيب، الأقليات السياسية في الهجرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية، 1325هـ-1908م، ط1، مكتبة مذبولي، القاهرة، 2002، ص 426.

[2] – الأستانة: الاسم القديم لمدينه استانبول، ويعني عتبة الباب المركز و التكية .سهيل صابان، مرجع سابق، ص 15.

[3] – محمد البحراوي، " حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني "، لا مجلة الاجتهاد، تر: محمد عشام، ع 45- 46 ودار الاجتهاد، بيروت، 2000م.

المبحث الأول: واقع المؤسسات التعليمة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر

المطلب الأول: إصلاحات السلطان عبد المجيد الأول في مجال التعليم.

المطلب الثاني: إصلاحات السلطان عبد العزيز في مجال التعليم.

المطلب الثالث: النشاط التعليمي في مختلف الأطوار.

المبحث الأول: واقع المؤسسات التعليمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

المطلب الأول: إصلاحات السلطان عبد المجيد في مجال التعليم.

- تولى السلطان عبد الحميد الأول حكم الدولة العثمانية إثر وفاة والده السلطان محمود الثاني 1839 وعمره حينئذ ستة عشر عاما، كان يجيد العربية والفارسية من الألسن الغربية وخطاط ماهرا وملهما بالموسيقى الغربية ومنتسبا إلى الطريقة المولوية[1] من طرف التصوف.

كان ذكيا لم يهمن على مقاليد إدارة الدولة، بل سلمها إلى الإطارات ذات الكفاءة العالية التي هيأت حركة التنظيمات [2]، والتي بدأت في عهده وعرفت بهذا الاسم لأنها امتازت بتنظيم أمور الدولة العثمانية الحديثة على أسس جديدة في جميع الميادين الإدارية والحالية، والقضائية، والتعليمية.[3]

واصل السلطان الجديد سياسة والده في إصلاح الدولة، والظهور أمام الدول الأوربية بمظهر السلطان المستنير والراغب في الإصلاح والتجديد.

لقد أصدر السلطان أول مرسوم من مراسيم التنظيمات، المعروف بخط الشريف كولخانه 3 نوفمبر 1839 خلال حفل رسمي كبير حضره السلطان وكبار ضباط الجيش والوزراء والعلماء وزعماء الطوائف الدينية وسفراء بعض الدول الأجنبية. وهذا الخط يعد برنامج للإصلاحات وميثاق للحريات لكل الشعوب الدولية العثمانية كما يعتبر حلقة من حلقات الإصلاح ويشكل انعطاف

---

[1] – المولوية: نسبة إلى الطريقة المولوية وهي الطريقة المنسوبة لجلال الدين الرومي وهي طريقة صوفية عثمانية، (سهيل صابان)، مرجع سابق، ص218.

[2] – التنظيمات: حركة إصلاحية تستوحي التجربة الأوروبية إلى حد بعيد، و هدفها تغير نظام الإمبراطورية العسكري والإداري، وإرساء هذه الإمبراطورية على أسس فكرية، أنظر غانية بعيو، التنظيمات وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق 1839م-1876م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/ 2009، ص85.

[3] –احمد أق كوندوز، سعيد أوزتورك، مرجع سابق، ص397.

كبيرا في تاريخ الدولة العثمانية فهو بمثابة نقطة الانطلاق لبرنامج واسع الإصلاحات سوف تؤدى في غضون بضعة عقود إلى تبديل المشهد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للدولة العثمانية.[1]

وعرف التعليم في هذا العهد تقدما كبيرا حيث أنشئت سنة 1846 لجان يرأسها موظفون عثمانيون يميلون إلى الاقتباس عن الغرب قاموا بوضع خطط شاملة تهدف إلى إقامة نظام تعليمي يشمل جميع المراحل التعليمية من الابتدائي إلى الجامعة [2]، وبداية من عهد عبد المجيد بدأ العمل في المجال الإصلاحي يقوم على القضاء على الجهل والاهتمام بالتعليم وتم إنشاء مجلس معارف مؤقت يضم أعضاء من رجالات العلم والبيروقراطين والعسكريين من أجل تحسين أوضاع التعليم في الدولة وهذا برئاسة ملك باشا زاده عبد القادر بك وقد أعد بعد سنة من البحث والتحقيق في أوضاع التعليم تقريرا إلى المجلس الأعلى تم التأكيد من خلاله على ضرورة التمسك بالصبغة الدينية في البرامج التربوية واقترح مجلس معارف عمومي يسهر على الإشراف على المدارس في الدولة العثمانية ويراقب نشاطاتها ومختلف شؤونها.[3]

أ/ أهم الخطوات الإصلاحية:

اتخذت في عهده خطوات مهمة لإصلاح التعليم فعلى سبيل المثال أصبح التعليم في المدارس الابتدائية إلزاميا و بدأت طباعة أول صحيفة خاصة وهي «جريدة الحوادث».

[1] – وعلي حمداش، إصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية (1789– 1876)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف أرزقي شويتام، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014– 2015، ص 44.

[2] – نفسه، ص 45.

[3] – بن نزية غنية، التعليم الأجنبي في بلاد الشام خلال القرن التاسع الميلادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2016– 2017، ص 70.

وفي سنة 1846 تأسست نظارة[1] المدارس العامة للنظر في أمور المدارس وشغلها عدد من الشخصيات الأدبية العثمانية وأصبحت تسمى فيما بعد نظارة المعارف العامة وكانت المدارس العليا والمتاحف والمكتبات تابعة لهذه النظارة، وأهم المدارس التي فتحت في هذا العهد مدرسة القابلات في اسطنبول 1843 ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ومدرسة دار المعلمين لتخريج معلمين ذكور 1847.

وقد رأينا أن التوجه للإصلاح نظام التعليم في الدولة قد بدأ خطواته الأولى في نهايات القرن الثامن عشر والدليل على ذلك وجود اختراعات لتطوير نظام التعليم من خلال ضرورة التأكيد على افتتاح وإنشاء بعض المدارس المسترشدة بالنظم التربوية الحديثة، لكنا في الواقع حتى سنة (1845م – 1261هـ) لم نرى أي تنفيذ علمي لهذه الإصلاحات الجذرية في ميدان التعليم إذ أن فرمان كلخانه[2] الذي يعتبر نقطة التحول الهامة في تاريخ الدولة العثمانية لم يتطرق من قريب أو بعيد إلى هذه القضية وليس هذا سبب إهمال رجال التنظيمات الإصلاح وكثافة المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كانت تمر بها الدولة، والتي كانت تبحث لها عن حل على رأسها المسألة المصرية 1256هـ- 1840م ومسألة المضايق 1267هـ- 1841م.

بدأ مصطفى رشيد باشا [3]الذي أصبح صدر أعظم سنة 1263هـ – 1846 م باتخاذ تدابير لإصلاح نظام المعارف بالإفادة من النظم الأوروبية الحديثة، وكانت الخطوة الأولى إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا، وهذا يدل على أن إنشاء نظام تعليمي حديث ومتطور أصبح ضرورة تاريخية وأصبح قرار استراتيجيا بالنسبة للدولة.

---

[1] – نظارة: تعني الإدارة والوزارة، واسم الفاعل منه ناظر وقد بدأ استخدامه في عهد السلطان محمود الثاني 1808- 1839، للمؤسسات الحكومية، سهيل صابان، مرجع سابق، ص 222.

[2] – كلخانه: الساحة التي تمتد من سراي بورنو إلى أسوار قصر طوب قابى، المطلة على البحر، سميت بذلك نظرا لكونها كانت حدائق الزهور، نفسه، ص 192.

[3] – رشيد باشا: ولد في استانبول 1214هـ- 1800م، عين سفير في باريس ولندن، وعين وزير الخارجية، استلم الصدارة العظمى ست مرات. أنظر: سعيد أوزتورك. أحمد كوندوز، مرجع سابق، ص 414.

كان السلطان عبد المجيد 1839- 1861 الذي ورث أباه السلطان محمود الثاني من أكبر الداعين للإصلاحات بشكل عام ولنظام التعليم بشكل خاص إذا كان تأثير السلطان عبد المجيد كبيرا في الحملة الجديدة في هذا المجال.[1]

ثم مدرسة دار المعلمات وبعدها فتحت الأقسام العليا لها تبين المدرستين وشكلت هذه المدارس العمود الفقري لنظام التعليم العثماني، وفتحت مدارس جديدة أخرى على غرارها. وكليات أجنبية كذلك مثل الكليات الفرنسية والانجليزية والأمريكية في مدن عديدة مثل: استانبول[2]وطرابزون التحق بها المسلمون وغير المسلمين.[3]

وفي الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي جري إصلاحات هامة في مجال التعليم والمدارس التعليمية حيث أنشأ مدارس عسكرية جديدة بالإضافة إلى مدارس مدنية كبرى أهمها أكاديمية العلوم الحديثة التي أمر السلطان بإنشائها سنة 1850 ومدرسة الإدارة التي أنشئت سنة 1859 لتدريس الإداريين كما تم إرسال العديد من شبان عثمانيين إلى أوروبا لدراسة العلوم الحديثة ومن بين الطلبة الموفدين من شاؤوا الدراسة في المجالات المدنية وتطبيقا للأفكار الجديدة التي جاءت بها التنظيمات.[4]

وعلى العموم فإن تعليم العلوم في عهد السلطان عبد المجيد خذا خذوا أوروبية، وكانت فلسفة التعليم العثماني في هذا العصر أي عصر التنظيمات هي تعليم الغرب زائد ثقافة الشرق.[5]

ب/ الجانب الفكري:

---

[1] – وليد العريض صبحي، مرجع سابق، ص 11.

[2] – استانبول: معناها دار الإسلام تسمية لمدينة القسطنطنية بعد فتحها عام 1453 من طرف السلطان محمد الثاني وفي القرن التاسع عشر يرد ذكرها في بعض المصادر الأستانة، أنظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج01، د.ع.ط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ص 04.

[3] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 46.

[4] – نفسه، ص 46.

[5] – نفسه، ص 47.

عرفت عاصمة الدولة العثمانية استانبول يقظة فكرية وأدبية خاصة بعد حرب القرم [1] 1854- 1856م خلال ظهور طبقة عليا مثقفة عثمانية جديدة انتزعت من العلماء دورهم التقليدي باعتبارهم قادة الثقافة في المجتمع الإسلامي، وقد التطور الجديد طريقه بوسائل جديدة وأهم ما يميز به هذا التجديد، هو تطور أشكال وموضوعات الأدب العثماني التقليدي، وظهور أشكال وموضوعات جديدة مقتبسة من الغرب كالمسرحيات والقصص والأوبرات والمقالات والبحوث السياسية، وكل ذلك خرج عن إطار حياة الحكام واهتماماتهم وبدأ الاهتمام بمشاكل أفراد المجتمع العثماني في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

ج/ التجديد في الجانب الفني:

التوسع في البعثات العلمية:

كان الشبان العثمانيون الذين يدرسون في أوروبا في مجالات متنوعة قد تعرفوا على الأوساط الأدبية هناك واطلعوا على الدراسات التي قام بها الغربيون في الأدب وأنواعه ثم عادوا يحملون أفكارهم إلى بلدهم وأبز مثال على هؤلاء الأدبين ضياء باشا[3] وشناسي الذي ذهب إلى باريس للدراسة هناك أبدى اهتمامه بالأدب، ولما عاد إلى بلاده نشر مقالات 1859 تضم نماذج من الشعر التقليدي والرومانسي الفرنسي وهي أول ترجمة عن أدب غربي إلى اللغة العثمانية وكتب أيضا مسرحية حديثة وطبعت عام 1860 وكل هذه الأمور حملت آثار التجديدات الأدبية التي جاءت من الغرب عفويا أو من علم من المثقفين العثمانيين بعد انفتاحهم عن الغرب وعرف ذلك من الأدب العثماني باسم التنظيمات.

---

[1] – حرب القرم 1853- 1856، قامت بين روسيا من ناحية وتركيا وانجلترا وفرنسا و سردينيا من ناحية أخرى بسبب المسألة الشرقية التي ظلت دون حل وكانت ذريعتها المباشرة النزاع بين وروسيا و فرنسا انظر: شفيق غربال، موسوعة العربية الميسرة، ج2، مكتبة العصرية ،صيدا ،بيروت، ص 1336.

[2] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 47.

[3] – من رواد الأدب العثماني الحديث، ولد سنة 1825 ونظم الشعر بالغتين التركية والفارسية، من آثاره كتاب ظفر نام أنظر: سليمان بن صالح الخراشي – كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم للنشر و التوزيع، الرياض، 1999، ص41.

هذه بعض الإصلاحات المنجزة في عهد السلطان عبد المجيد وعلى العموم يبقى اسمه مرتبط بالتنظيمات لأن توقيعه المسمى الثغرة مجسد بحروف من ذهب على ظهر الميثاقين الشهيرين للإصلاحات العثمانية أي خط شريف خلكانة وخط همايانوني. [1]

المطلب الثاني: الإصلاحات في عهد عبد العزيز في مجال التعليم:

توفي السلطان " عبد المجيد " سنة 1861 فخلفه أخوه " عبد العزيز " هذا الأخير ابتدأ عهده بأحداث جملة من الإصلاحات تمثلت في إصدار مجموعة من القوانين والنظم، شملت تقريبا جميع القطاعات من الدولة، مقتضيا أثر أسلافه خاصة فيما يتعلق بإصلاحات " عبد المجيد الأول " في محاولة منه لتنظيم أمور الدولة الحديثة على أسس جديدة وقد شمل الإصلاح عدة ميادين منها الإدارية والقضائية والتعليمية.[2]

أ/ الإصلاح التعليمي:

باعتبار أن المدارس هي التي تزود الدولة بالعناصر الكفأة القادرة على تحمل عبئ المسؤوليات والمناصب الهامة في الدولة، فقد حرص المصلحون في عهد " السلطان عبد العزيز " على الاهتمام بهذا القطاع وإصلاحه نظرا لما يكتسيه من أهمية في تقديم الحضارات والأمم، وقد تم في هذا الإطار تأسيس العديد من المدارس التي كان لما دور كبير في نشر التعليم ومن أهم هذه المدارس نذكر.

أهم الإصلاحات في مجال التعليم والمدارس التعليمية إنشاء المدارس المدنية الكبرى كمدرسة المعلمين 1862م ومدرسة الطب 1866 ومن الإصلاحات الهامة أيضا في عهده صدور قانون التعليم سنة 1869، الذي قسم المدارس إلى عمومية وخصوصية، وجعل التعليم العام

[1] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 47.

[2] – عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864– 1914، تق: أحمد عزت عبد الكريم، دار المعارف، القاهرة، ، 1969، ص 66– 67.

إجباريا ومجانيا لمدة أربع سنوات في الابتدائية الصبيانية للأولاد والبنات وبدون اختلاط في المدن والقرى للمسلمين وغير المسلمين على حد السواء، أما المرحلة الثانية الرشدية التي تستمر فيها الدراسة لمدة أربع سنوات أخرى فقد نص القانون على افتتاحها في المدن الكبرى. وقسم التعليم الثانوي إلى مرحلتين سفلى إعدادية وعليا سلطانية وزيادة على ذلك أسست المدارس العليا والكليات في قمة النظام التعليمي والتي أفضت إلى تأسيس الجامعة دار الفنون، أما التعليم الخاص فقد تناولته المادة 129 من القانون التي استلزمت حصول مدرس المدارس الخاصة على مؤهلات تقرها وزارة المعارف العثمانية كما استلزمت أن تقر تعيينهم سلطات تعليمية سواء أكانت محلية أو مركزية واستوجبت المادة 128 من القانون وضع مواد التدريس في قوائم وتقديمها مع نسخ من الكتب المقررة إلى مجلس التعليم.[1]في الولاية لإقرارها، على أن تقدم المناهج والمكاتب إلى وزارة المعارف إذ كانت المدرسة في العاصمة وفي كل هذه الحالات كان الهدف هو الاحتياط ضد أي تعليم يتعارض مع النظام الأخلاقي والسياسي القائم.

وفي تلك كان فكتودوروي وزير التعليم العام الفرنسي عن ظل حكم نابليون الثالث قد زار استانبول وقدم إلى السلطان عبد العزيز مشروعا لإصلاح التعليم العثماني ونتيجة لذلك تمت إعادة تنظيم النظام التعليمي العثماني سنة 1868م. [2]

وأضيفت درجة جديدة إلى الهرم التعليمي، وهي درجة المكتب السلطاني أو المدرسة السلطانية.

ب/ مدرسة غلطة سراي [3]1868م: إن تأسيس هذه المدرسة يدل على اهتمام الدولة العثمانية بالمجال التعليمي فقد أسست هذه المدرسة سنة 1285هـ- 1868م، كان برنامج الدراسة فيها خيرا من برامج المدارس الثانوية الأخرى، وكانت كل المواد التي تدرس فيها باللغة الفرنسية فيما

[1] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 48- 49.

[2] – مرجع نفسه، ص 49.

[3] – غلطة سراي، كلمة فارسية الأصل وتعني المنزل أو القصر، وتعني في الاستعمال العثماني مجموعة المباني المشيدة في القصر، سهيل صابان، مرجع سابق، ص 133.

عدا اللغة التركية، وكانت الغاية من إنشائها هي تخريج طائفة من الشباب القادر على حمل عبء الوظائف العامة، وكان هؤلاء الشباب من مختلف الديانات فالأغلبية من المسلمين.[1]

وشهد عهد السلطان عبد العزيز كذلك إنشاء مدارس كبرى المدنية والعسكرية مثل مدرسة المعادن ومدرسة المدفعية والمدرسة العسكرية. كان تعليم الفتيات قليل جدا و قد بذلت السلطانة الوالدة في عهد السلطان عبد العزيز مجهودات لتعليم الفتيات وسرعان ما أصبح من الموضة أن تتعلم البنات خاصة التعليم الابتدائي.[2]

والأمر الملفت للانتباه في هذا الجانب هو أن السلطان قد أولى تعليم الفتيات غاية خاصة وذلك بعد أن افتتح أول مدرسة عامة خاصة بهنّ وقد أبدى رغبة واضحة للرفع من شأن التعليم النسوي. [3]

وفي هذه الفترة أنشأت المدارس والكليات الأجنبية الفرنسية في غالبيتها وتدار من طرف رهبان كاثوليك وكان يتردد عليها في آن واحد أفراد من الأقليات وعثمانيون من الأسر الميسورة الحال، وقد أتيح للبنات الحصول على تعليم حديث، ويظل التعليم الديني من القاعدة بالنسبة للأطفال المسلمين، لكن المدارس تقدم من جهة أخرى تعليما على النمط الأوربي.

وقد استمرت المدارس التعليمية نشاطها في هذه الفترة خاصة تحفيظ القرآن الكريم لكن مدارس الحكومة انفصلت بصفة رسمية عن إشراف العلماء ورجال الدين ووضعت تحت وزارة المعارف ذات الصبغة العلمانية مند سنة 1866 مما أدى إلى إزياد الهوة بين التعليم الديني والتعليم العلماني بالصورة التي كرست الازدواج الثقافي للمجتمع.[4]

ويلاحظ أن التعليم في مجال الحرف والفنون التي يحتاجها المجتمع المدني أخذ مكانة معبرة على غرار التخصصات العسكرية وبدأ الطلاب الذين أكملوا تعليمهم وعادوا في تولي

[1] – على محمد الصلابي، مرجع سابق، ص426.

[2] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 50.

[3] – ماري ملزباتريك، سلاطين بني عثمان، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1993، ص 67.

[4] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 50.

المناصب المختلفة في أجهزة الدولة فكان منهم من أصبح صدرا أعظم أو وزيرا أو سفيرا أو تولى القيادة في صفوف الجيش العثماني، أو عمل مدرسا في المدارس العسكرية، والمدنية، ومنهم من عمل مهندسا أو طبيبا أو مترجما كما ظهر من بينهم فنانون وشعراء وأدباء ويمكن القول أن هؤلاء كان لهم أثر كبير في حركة التحديث و الإصلاح خلال القرن التاسع عشر في المجالات التعليمية والعلمية والثقافية وساهموا كذلك في نهضة الدولة العثمانية في كافة المجالات.[1]

ج/ اللائحة التنظيمية للمعارف العمومية 1869م:

تعتبر اللائحة التنظيمية إنجاز فريدا من نوعه، وكبداية جديدة في تاريخ التعليم في الدولة العثمانية، وهي أول وثيقة شاملة تم إعدادها كسياسة رسمية للدولة نحو تغريب المؤسسات التعليمية، ثم العمل بهذه اللائحة ابتداء من سنة 1869،[2] والذين قاموا بإعداد هذا النظام همه موظفون عثمانيون تأثروا بالمناهج التعليمية الغربية، وهي تشمل جميع مراحل التعليم من الابتدائية حتى الجامعية،[3] وقد كان تأثير الفرنسي واضحا في هذا المجال حيث تم صياغتها وفق الإجراءات التي تم العمل بها في فرنسا وتم تشكيل هيئة كلفت بدراسة التجارب الفرنسية في المجال التعليمي ليتم تطبيقها في الدولة العثمانية.[4]

تتكون اللائحة التنظيمية من خمسة أقسام تضم 197 مادة حيث تناولت في قسمها الأول أقسام المدارس ودرجاتها، وتحت اسم المدارس العمومية جرى ترتيب هذه المدارس على النحو التالي: القسم الأول مدارس الصبية والرشدية، والإعدادية، والسلطانية، أما القسم الثاني فهو قسم المعارف العمومية، بينما يتناول القسم الثالث أصول الامتحانات ووضع الشهادات، والقسم الرابع يهتم بشؤون المعلمين، أما القسم الخامس فيهتم بالجانب المالي لجهاز المعارف.[5]

---

[1] – نفسه، ص 51.

[2] – أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح السعداوي،م2، د.ط، مكتبة إنجلو المصرية للتاريخ والفنون والثقافة، اسطنبول، 1999م، ص 545.

[3] – أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1982م، ص 217.

[4] – أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص 545.

[5] – نفسه، ص 545.

كانت المدارس تفتح أبوابها للعامة من المسلمين وغير المسلمين مع تخصيص مدارس أولية صبيانية خاصة بالبنات وأخرى بالأولاد، والتعليم يكون إجباريا ومجانيا لمدة أربع سنوات.

أما فيما يخص التعليم الخاص فقد أخذ نصيبه من القانون وقد تناولته المادة 129 التي توجب حصول المدرس على هؤلاء، تضعها وزارة المعارف العثمانية عشرة لمزاولة التدريس في المدارس الخاصة. ويتم تعيين المدرسين من طرف سلطات تعليمية محلية أو مركزية، ويتم تقديم المناهج والكتب المقررة إلى مجلس التعليم بالولاية لإقرارها، وهذا من أجل وضع حد أمام كل تعليم يتعارض مع الظلم الأخلاقي والسياسي القائم.[1]

المطلب الثالث: النشاط التعليمي في مختلف الأطوار:

1 التعليم الابتدائي ومدارس الصبية:

بدأ الإصلاح الحقيقي لمدارس الصبية في عهد التنظيمات، ففي فترة حكم السلطان عبد المجيد الأول، أصدر سنة 1845 خط همابوني[2] أمر فيه بالقضاء على الجهل والارتقاء بمستوى التربية والثقافة، فقام مجلس المعارف بإعادة تنظيم مدارس الصبية، كالمواد التي تدرس واختيار المدرسين الأكفاء، والالتزام بنظام الامتحانات، وهكذا يكون الإصلاح في مدارس الصبية قد دخل مرحلة

[1] – أحمد عبد الرحيم مصطفى، ص 218.

[2] – خط الهمايوني: الاسم العام الذي يطلق على الأوامر الصادرة من السلاطين وبكتابة أيديهم أو ما حرره الكتاب وأمضاه السلطان. كما أنه يطلق على التعليقات، سهيل صابان، مرجع سابق، ص 101.

جديدة سنة 1847، بعد التعليمات الصادرة من نظارة المعارف والتي نصت على أن مدة التعليم في هذه المدارس تكون أربع سنوات، وتمنح فيه الأهمية للغة العثمانية. [1]

استمرت مدارس الصبية تسير على نهجها التعليمي بالأصول القديمة ومع إقامة نظارة المعارف عام 1857 جرى الحديث مرة أخرى عن إصلاح مدارس الصبية غير أن الإقدام على ذلك لم يحدث إلا عام 1863 وجرى اختيار مدينة استانبول لتكون المنطقة التجريبية لتطبيق قرارات عام 1846 كما بدأت تطرح في تلك الآونة بعض الأفكار الجديدة مثل تخصيص رواتب من الدولة للمدرسين ومجانية التعليم الابتدائي، وقامت لجنة مدارس الصبية المسلمين (مكاتب صبيان مسلمة التي تأسست عام 1864م بوضع لائحة تنظيمية من عشر مواد لأجل مدارس الصبية عام 1868، وكانت التجديدات التي جاءت بها اللائحة هي عبارة عن إدخال دروس الإملاء والمعلومات النافعة والحساب ضمن مناهج مدارس الصبية، ولكن تلك اللائحة لم توضع موضع التنفيذ.[2]

ويمكنا إيجاز القرارات الصادرة من خلال تلك اللائحة تحت أربعة موضوعات أساسية هي المواد الدراسية والامتحانات والمدرسين والقرارات المالية، وتضمنت تلك اللائحة أحكاما عامة مثل فتح مدرسة صبية على الأقل في الحي والقرية وكذلك وضع جداول للتدريس لا يسمح لها لأحد بتغيرها إلا بإذن من نظارة المعارف، كما نصت على أن تجرى الامتحانات في مدارس القرى والأحياء بحضور مجلس الشيوخ فيها. أما المدرسون فكان الشرط لتعيينهم أن يكونوا من رعايا الدولة العثمانية وفي عام 1870 بدأ إصلاح مدارس الصبية طبقا لما ورد في اللائحة لعام 1869م، وصاحبت ذلك محاولة لإقامة مدارس جديدة تحت اسم " ابتدائية " ليست في استانبول وحدها ولكن في كافة أراضي الدولة العثمانية. وفي هذا الإطار تم وضع كتب مدرسية تختلف عما جرت عليه العادة من حيث الشكل والمحتوى لأجل المدارس الابتدائية وحدها.[3]

[1] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 70.

[2] – أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص 533.

[3] – أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص 533.

2 المدارس المتوسطة:

أ/ المدارس الرشدية: وهي مدارس من النوع المتوسط كانت تقوم بمهمة التعليم لما بعد مدارس الصبية (الابتدائية)، وتجهز الطلاب في الوقت نفسه للالتحاق بالمدارس العالية [1]أما بعد عام 1869م فكانت تأتي من حيث الدرجة فوق المدارس الأولية وتحت المدارس الإعدادية التي هي في مستوى الثانوية. وفي عام 1843وافق مجلس المعارف المؤقت على اعتبار مدارس الرشدية من النوع المتوسط وتقوم بتأهيل الطلاب للالتحاق بدار الفنون[2] أي الجامعة وثبت بالك مكانها داخل النظام التعليمي العثماني. ولما بدأت المدارس الأولى تعطى ثمار طيبة أحدث أعدادها عن الزيادة إذ كانت مدارس الرشدية في استانبول لا تزيد عن أربع في سنة 1847 م فبلغت عشر مدارس عام 1852 ولما بدأت تخريج أولى دفعاتها من الطلاب عام 1847 اتجهت الدولة إلى إقامة مدارس الرشدية في الولايات الأخرى.

وفيما يتعلق بمناهج الدراسة فيها كانت تتمثل في مبادئ العلوم الدينية وقواعد اللغة العثمانية والإملاء والإنشاء وقواعد اللغتين العربية والفارسية والخط والحساب والتاريخ[3] والجغرافيا.

ب/ دار المعارف: لقد ظهرت مؤسسة تعليمية جديدة في عهد التنظيمات سميت بدار المعارف كانت تطبق نظاما تعليميا ومنهجا تدريسيا يفوق ما كان يجري تطبيقه في المدارس الرشدية. وكان هدفها تكوين الموظفين للعمل في النظام الإداري الجديد، إلى جانب إعداد الطلبة للالتحاق بالجامعة (دار الفنون)،[4] التي خططت الدولة لإقامتها فأضافت إلى جداول التدريس فيها دروسا لم تكن مقررة آنذاك في المدارس الرشيدية في الحساب والهندسة والفلسفة والفلك والحساب والجغرافيا وغير ذلك وقد بدأت دار المعارف نشاطها التعليمي في 21 مارس 1850 في المبنى الذي أقامته على الطراز الحديث والدة السلطان عبد الحميد السلطانة (بزم عالم والدة السلطان)

---

[1] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 70.

[2] – دار الفنون: جامعة استانبول التي تقرر إنشاؤها في 1846 بغية تنشئة الموظفين وقد ألغي هذا الاسم وسميت بجامعة استانبول، (سهيل صابان)، مرجع سابق، ص 109.

[3] – أكمل الدين إحسان أوغلو،مرجع سابق،553.

[4] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 64.

وذلك في احتفال حضرة السلطان وكبار رجال الدولة وبخطبة ألقاها مصطفى رشيد باشا الصدر الأعظم آنذاك، وعرفت تلك المؤسسة إبان قيامها باسم المدرسة العالية (مكتب عالي) أو مدرسة السلطانة الوالدة ثم لم يلبث ناظر المعارف كمال أفندي[1] أن غير اسمها إلى دار المعارف وكانت تتسع المدرسة لعدد من الطلاب يتراوح بين 200–250 طالب عند افتتاحها ثم انخفض هذا العدد فيما بعد إلى 180 طالبا وتقرر دخولها بعد امتحان خاص.[2]

ج/ المدارس الإعدادية: بعد صدور لائحة تنظيمية سنة 1869 دخلت المدارس الإعدادية الحياة التعليمية عند العثمانين كمؤسسات متوسطة تأتي بعد المدارس الرشدية، وأوجد اللائحة بإقامة مدرسة إعدادية مني كل قصبة يبلغ عدد سكانها ألف أسرة داخل أراضي الدولة العثمانية، وتكون في المستوى بعد المدارس الرشدية وقبل المدارس السلطانية وكانت مهمتها إعداد الطلاب للالتحاق بالمدارس العليا، ويدرس فيها الطلبة المسلمون وغير المسلمين، يقضون فيها مرحلة دراسية لمدة ثلاث سنوات، يدرسون خلالها اللغة العثمانية واللغة الفرنسية والإنشاء والقوانين العثمانية والمنطق والاقتصاد (علم ثروات الأمم) والجغرافيا والتاريخ والجبر و الحساب والهندسة والفيزياء والكيمياء والرسم.[3]

وعلى الرغم أن نظام المعارف نصّ على تنفيذ بنوده ومنها افتتاح المدارس الإعدادية إلا أن هذه المدارس لم تر النور قبل 1873 ويعود السبب في ذلك إلى عدم توافر الإمكانات العادية، وعدم وجود أساتذة للتدريس فيها ففي سنة 1872 أرسل وزير المعارف مذكرة إلى الصدر الأعظم ذكر فيها ما نص عليه نظام المعارف العام بشأن تأسيس المدارس الإعدادية مبلغا إياه أنه على الرغم من اقتران هذا النظام بإرادة نسبية أي بموافقة السلطان إلى أن هذه المدارس لم تر النور لحد الآن فطالب بتأسيها في أسرع وقت ممكن. وفي نهاية المذكرة، اقترح تحويل مبنى دار المعارف

---

[1] – أفندي، كلمة بمعنى السيد انتقلت إلى التركية الرومية البزنطية التي كانت مستخدمة في زمن السلاجقة، وقد شرع العثمانيون في استخدامها لتكون علما على الشخص الذي حمل على قدر من التعليم والتربية أنظر: صالح السعداوي، مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصور، مج 02، د.ط ،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1437هـ، 151.

[2] – أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص 539.

[3] – وعلي حمداش، مرجع سابق، ص 65.

من استانبول إلى إعدادية نموذجية وتدريس اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية فيها وحسب الضرورة، وافتتاح الفرع الإعدادي في دار المعلمين باستانبول بغية إعداد معلمين للمدارس الإعدادية وتعيين ما لا يقل عن عشرة معملين في المدرسة وحسب أهمية المواد الدراسية.[1]واستحسن الصدر الأعظم هذه المقترحات ولم يمر وقت طويل حتى تقرر تدشين أول إعدادية في الدولة العثمانية، كما افتتحت في السنة نفسها الفرع الإعدادي في دار المعلمين بإستانبول إلا أن هذه المحاولة ضلت متواضعة، فلم تؤسس في سنة 1876 إلا مدرسة إعدادية واحدة خارج العاصمة وبضعة مدارس في استانبول، أما المواد الدراسية التي أقرت في المدارس فهي قواعد اللغة العربية – الفارسية القراءة والكتابة التركية، التاريخ العثماني العام – الحساب المتكاملة المثلثات– الرسم– الفرنسية– الألمانية والانكليزية – ولم تقر ضمن هذه المواد – مواد نص عليها نظام المعارف العام كالمنطق وعلم المواليد – التاريخ الطبيعي، والاقتصاد والحكمة الطبيعة (الفيزياء والكيمياء، بل حلت محلها مواد العربية والفارسية.[2]

التعليم الثانوي :

أ/ المدرسة السلطانية ثانوية غلطة سراي) على الرغم من أن رجال التعليم في عهد التنظيمات كانوا يرون في مدارس الرشدية مصدرا التزويد المدارس العالية ودار الفنون بالطلاب إلا أنهم أدركوا أن تلك المدارس سوف تعجز مع مرور الوقت من الاضطلاع بتلك الوظيفة واتجهوا من البداية أي عام 1848م إلى إقامة مؤسسات مثل دار المعارف ومخرج أقلام وبعض الأعداد التي كانت تقوم بالتعليم بعد الرشدية وقبل المدارس العالية، مما يدلنا على مدى الحاجة إلى مدارس فوق مدارس الرشدية، وما جاء في فرمان الإصلاحات لعام 1856 حول ضمان استفادة كافة

[1] – بيات فاضل، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني دراسات تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية، تق خالد آرن، د ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2013م، ص 289.

[2] – نفسه، ص 290.

الرعايا العثمانيين مسلمين وغير المسلمين من الخدمة العلمية لتحقيق الوحدة العثمانية على ذلك النحو فرض على الدولة ضرورة أن تأخذ في اعتبار احتياجات الرعايا غير المسلمين للتعليم.[1]

وتعتبر المدارس السلطانية التي تلي المرحلة الإعدادية من حيث المستوى الدراسي بدئ بتأسيسها في سنة 1868م في استانبول في حي غلطة سراي، لتكون بمثابة مرحلة تحضرية للدخول إلى المدارس العليا (الكليات) وفتحت أبوابها للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. وخطط لها أن تكون نموذجا على غرار المدارس الإعدادية الفرنسية، ولهذا استخدم لها كادر تدريس من فرنسا. كما أنيطت إدارتها بأحد الفرنسيين وجرى التدريس فيها باللغة الفرنسية ونالت المدرسة إقبالا كبيرا من العوائل الثرية.

ويبدو النجاح الذي حققته المدرسة بعد تأسيسها مباشرة جعل الدولة تفكر في نشر هذا النوع من المدارس في أرجاء الدولة كافة، فضمنت نظام المعارف الذي أصدر سنة 1869م عدة مواد تتعلق بها.[2]

وتنقسم المدرسة إلى قسمين القسم العادي والقسم العالي، ويقابل القسم العادي الدراسة الإعدادية ومدته الدراسية ست سنوات وبضمنها المرحلة الرشدية.

أما القسم العالي فينقسم إلى فرعين: الفرع الأدبي والفرع العلمي والفني وتكون مدة الدراسة في هذا القسم ثلاث سنوات وتقر في القسم العادي نفس المواد المقررة في المدارس الإعدادية، أما القسم العالي فتدرس المواد الآتية :

ب/ أهم المواد التي تدرس

أ/ الفرع الأدبي: اللغة التركية– فن الكتابة والإنشاء – نماذج مختارة من الأدبين العربي والفارسي، البلاغة (المعاني) – اللغة الفرنسية علم الاقتصاد الدولي، القانون الدولي، التاريخ .

[1] – أكمل الدين، إحسان أوغلو، **مرجع سابق**، ص 546.

[2] –فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص 349.

ب/ الفرع العلمي: هندسة الرسم، المناظر، الجبر، تطبيق الجبر في الهندسة، المثلثات المستوية والكروية، علم الهيأة، الحكمة الطبيعية (الفيزياء) ومختصر الكيمياء، الصناعة بالصور وتطبيقاتها في الزراعة .[1]

[1] – فاضل بيات، **مرجع سابق**، ص 349 – 350.

المبحث الثاني: أنواع المؤسسات التعليمية في اسطمبول.

المطلب الأول : المؤسسات التعليمية العثمانية.

المطلب الثاني: المؤسسات التعليمية الأجنبية.

المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية العثمانية.

المطلب الأول: المؤسسات التعليمية العثمانية.

1/ مدارس تخريج المعلمين:

أ-دار المعلمين: أقيمت عام 1846 نظارة المدارس العمومية (مكاتب عمومية نطارتي). فتناولت مسألة إصلاح المدارس وتخريج المعلمين للعمل فيها، وتم في استانبول افتتاح "دار المعلمين" في 1264هـ/1848م، فكانت أولى المدارس التي ظهرت في الدولة العثمانية لتخريج المدرسين على النظام الحديث، [1] وعين أحمد جودت باشا[2]، أحد المشهورين من رجال الدولة والفكر هو أول مدير لدار المعلمين، وهو الذي أعد اللائحة التنظيمية لها والتي نصت على أن الطلاب الذين سيخرجون منها سيعينون كمعلمين في المدارس الرشدية، وتقررت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات.[3]

وعقب ظهور دار المعلمين نشطت حركة إقامة مدارس الرشدية، وعلى الرغم مما ظهر من أهمية لدور المعلم في التعليم الحديث خلال عهد التنظيمات فلم تظهر مدرسة أخرى لتخريج معلمين من عام 1868م، غير أن افتتاح مدارس الصبيان بعد عام 1862 على الأصول الجديدة تحت اسم ابتدائي وربطها بنظارة المعارف، جعلهم يقدمون على فتح مدرسة دار معلمي الصبيان 1868 لمواجهة احتياجات تلك المدارس من المعلمين، وبعد عام ظهرت لوائح تنظيمية أعطت المكانة اللازمة لهذه المدارس وأوصت بإقامة أكبر مدرسة للمعلمين في العاصمة استانبول لتلبية الحاجة المتزايدة في المدارس لجميع المستويات، ولكن الدولة لم تلبث عام 1872م أن أقامت مدرسة في استانبول كانت تضم ثلاث شعبات للصبية والرشدية والإعدادي، وكانت مدة الدراسة في الشعبة الأولى عامين وفي الشعبتين الثانية والثالثة ثلاثة أعوام.[4]

---

[1] أكمل الدين احسان أوغلو، مرجع سابق، ص540.

[2] أحمد جودت باشا من أبرز العلماء العثمانيين في القرن 19م، اشغل منصب ناضر ديوان الأحكام العدلية وقد كلف من قبل السلطان عبد العزيز لوضع قانون جديد للمعاملات المدنية، أنظر: عبد العزيز محمد العوض، ص28.

[3] وعلي حمداش، مرجع سابق، ص66.

[4] أكمل الدين، احسان أوغلو، مرجع سابق، ص541.

ب–دار المعلمات: انصب اهتمام الدولة إبان ظهور نظام المعارف العثمانية الحديثة ثم انتشارها وتقدمها على تعليم الذكور والتركيز عليه نظرا للضرورات العسكرية والإدارية، فلما كشف موضوع تعليم الإناث عن أهميته في النهاية أقامت الدولة 1858م مدارس رشدية لتعليم الإناث في البداية، واقتضى الأمر تعيين المدرسات عليها وليس المدرسين، ولما لم يتيسر ذلك شعرت الدولة بالحاجة إلى مدارس لتخريج المعلمات، وكانت أول مدرسة لتخريجهن هي دار المعلمات التي جرى افتتاحها في حي آيا صوفيا[1] في 26 أبريل 1870 ضمن احتفال ناظر المعارف صفوت باشا.

اجتازت المدرسة خلال الخمس والعشرين سنة الأولى التي انقضت بعد تأسيسها مرحلة من الفوضى، فلم يجد النظام التعليمي مجراه الطبيعي المرسوم، فلم تكن هناك موضوعات تتعلق بحرفة التدريس في المناهج الدراسية، ولاسيما في السنوات الأولى، كما استمر النقص الكبير في ذلك المجال خلال السنوات التي أعقبت ذلك أيضا.[2]

2/مؤسسات التعليم المهني:

أ/مدرسة الصنايع: تعود نشأة المدارس المهنية والفنية في الدولة العثمانية إلى عهد السلطان عبد المجيد حيث بوشر بإقامة بعض المدارس المهنية في استانبول بحيث تأسست أول مدرسة صناعية سنة 1848 تحت اسم صنايع مكتبي أي مدرسة الصنايع أو الصناعة في حي "زيتون بورني" باستانبول وكان الهدف من تأسيسها هو إعداد كوادر فنية للمعامل التي بدئ بتأسيسها في الدولة، إلا أن عدم وجود أساتذة مؤهلين للتدريب فيها، وعدم تخصيص الأموال اللازمة لها أدى إلى غلق أبوابها بعد مدة وجيزة ويبدو أن الدولة العثمانية لم تول الاهتمام بهذا النوع من المدارس في البداية حتى أن نظام المعارف الصادر سنة 1869 لم يخصص لها أي مادة وتجاهلها.

---

[1] آيا صوفيا: هي أكبر وأشهر الكنائس البزنطية في استانبول، وتقع في ميدان سلطان أحمد الذي كان يعرف قديما AUGUSTEION وقد شيدها قسطنطين الثاني، صالح السعداوي، مرجع سابق، ص80.

[2] أكمل الدين إحسان أوغلو، ص542–543.

استمر الوضع إلى أن تولى مدحت باشا [1] ولاية طونا (في البلقان) حيث افتتح ثلاث مدارس مهنية تحت اسم إصلاحخانه [2] أي دار الإصلاح.

حيث تحول مشروع الإصلاحخانه فيما بعد إلى مدرسة لتعليم الحرف فأطلق عليها اسم صنايع مكتبي أي مدرسة الصنايع أي الصناعة، وواصل مدحت باشا إقامة مثل هذه المؤسسة التعليمية المهنية بعد انتقاله من طونا إلى استانبول وذلك في سنة 1868م، وورد في ديباجة هذا النظام أن هذا النوع من المدارس أسس للتعليم المهني التي تحتاجها البلاد وذلك من الناحيتين النظرية والعلمية، ونصت المادة الأولى من النظام على أن مدرسة الصنايع يتم تأسيسها بإرادة سلطانية، وتحدد مخصصاتها من قبل الخزينة وتتولى نظارتها العامة رئاسة شورى الدولة.[3]

وحددت المادة الثانية أنواع الحرف والمهن التي يتم تعليمها في المدرسة وهي مهن مختلفة مثل الحدادة والسباكة والعمارة والنجارة والخياطة وصناعة الأحذية، وتقر فيها المواد التي توجبها الفنون والعلوم المتعلقة بهذه الحرف.[4]

ب/مدرسة الإدارة المدنية: قامت الدولة العثمانية في تاريخ 12 فبراير 1859م بإنشاء مدرسة الإدارة المدنية لتكوين الموظفين القادرين على إدارة المناصب المدنية مثل وظيفة المدراء، وهي المدرسة التي سميت سنة 1862 مدرسة أرباب الأقلام وتشرف عليها نضارة المعارف (وزارة التعليم) وتم اختيار عدد من الطلاب المؤهلين ليكونوا أول الدارسين فيها، وحددت مدة الدراسة فيها بسنتين، وكان عدد طلابها مائة طالب يدرسون مواد التاريخ والجغرافيا والحساب الاقتصاد

[1] مدحت باشا 1822م-1865م: هو صدر أعظم، تقلد مناصب في الدولة العثمانية، حيث شغل منصب الوالي في عدد من مناطق الحدود مثل الشام وبغداد، وهو صاحب فكرة الدستور، وقد اتهم بالتآمر في مقتل "السلطان عبد العزيز" فتم نفيه إلى الطائف، أنظر: موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، د ط، مؤسسة حقر الخليج، الكويت، 1984م، ص55.

[2] إصلاحخانه، دار الإصلاح، اسم اطلق على المدارس الصناعية عند أول إنشائها، صالح السعداوي، مرجع سابق، ص45.

[3] فاضل بيات، مرجع سابق، ص375.

[4] علي حمداش، مرجع سابق،ص70.

والنظم والقوانين الجديدة ومعاهدات الدولة العثمانية، وارتفعت مدة الدراسة فيها أربع سنوات في تاريخ 30 أكتوبر 1867 وأدخلت على برامجها الدراسية مواد جديدة مثل القانون الدولي والمحاسبة واللغة الفرنسية.

ج/مدرسة الزراعة: بدأت المحاولات الأولى في التعليم الزراعي في عهد التنظيمات، فالمعروف أنه وقعت محاولة لإقامة مدرسة زراعية عام 1847م بالقرب من استانبول تحت اسم (زراعة تعليماته سي) وكان القصد من إقامة تلك المدرسة هو تحسين زراعة القطن وتوفير الخيوط اللازمة منه لمصنع النسيج الذي أقيم آنذاك في حي (يدي قوله).

وفي نفس العام تم تحويل إحدى المزارع إلى مركز تعليمي وبدأت هناك أولى عمليات التدريب على زراعة القطن، وتم تكليف أحد الخبراء الأمريكيين يدعى داويس للتعليم في المدرسة، ثم عين إلى جانبه أغاطون أفندي مترجما له، وهو أحد الشبان العثمانيين الذين درسوا العلوم الزراعية في فرنسا، وخلال سنة 1850 تم ربط المدرسة بنطارة الأشغال العامة وعين عليها مدير عرف باسم حاجي بكير آغا، ولكن المدرسة أغلقت أبوابها بسبب غياب التلاميذ لعدم وجود الكتب المدرسية باللغة العثمانية، أما في مضبطه المجلس الأعلى (مجلس والا)، نوفمبر 1850 خلال الشكوى التي رفعها الطلاب إلى السلطان حول قساوة البرد في المزرعة وغير ملائمة للعمل هناك فقد أقرت نقل المدرسة إلى مدرسة الطب حتى تسنح الفرصة لإقامتها في مكان آخر.[1]

د/مدرسة الغابات والمعادن: كان التخطيط في البداية أن يجري فتح مدرسة مهنية متخصصة تقوم على تنشئة المختصين لإعادة تنظيم عملية استغلال الغابات والمناجم الموجودة على الدولة العثمانية، وفي سنة 1857 فتحت أول مدرسة للغابات، وكانت في مبنى نظارة للتجارة في استانبول وعلى شكل دورة للموظفين من عشرة طلاب يدرسون بالفرنسية، وعلى نحو ذلك جرت محاولة أخرى لفتح مدرسة تقوم على تنشئة مهندسين للمناجم، بحيث تقرر قبول عدد من خريجي

[1] أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص565-566.

مدارس الرشدية الحاملين لشهاداتها ومن الراغبين من الخارج، بحيث تعلموا العربية والفارسية والحساب والجغرافيا. وكان المقرر خلال عامين أن يحصل هؤلاء الطلاب على قدر من التعليم يؤهلهم لمعاينة المنجم ورسم خريطته بالمقياس، والكشف عن ماهية المعدن ومادته.[1]

و/مدرسة الحقوق: نهضت حركة الإصلاح في عهد التنظيمات لتنظيم المحاكم القضائية، وإعادة صياغة أصول المحاكمات على أسس جديدة، واقتضى ذلك تنشئة الإطارات القادرة على العمل في تلك الأجهزة، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف؛ تم تأسيس دار تدريس للقوانين والنظم في تاريخ 2 جويلية 1870 ومدة الدراسة فيها سنة واحدة، وكانت دار الفنون العثمانية[2] التي تقررت إقامتها بمقتضى اللائحة التنظيمية لعام 1869، وبدأت التدريس في 1870 تتشكل من عدة شعبات منها شعبة الحقوق، وأن خريجيها يمكنهم العمل في نطارة العدل، وممارسة مهنة المحاماة الطالبة بعد اجتيازها على لقب دكتور.

وتعطلت الدراسة في مدرسة الحقوق خلال العام الدراسي 1877 –1878 أثناء توقفها في دار الفنون آنذاك، ثم لم تلبث بعد عام واحد أن بدأت من جديد في 16 أكتوبر 1878م وسبب ذلك التوقف لم تستطع المدرسة تخريج أول دفعة من خريجيها إلا في أكتوبر 1880.[3]

ي/مدرسة دار الشفقة: وهي مدرسة للأطفال وبالبالغين مخصصة لليتامى، أنشئت في استانبول سنة 1873، ذات برنامج علمي تتوفر على شعبة لتعليم تقنيات الاتصال والبرق (التلغراف)، وبهدف الصفة فإنها قد لعبت دورا أساسيا في تطوير وسائل الاتصال الحديثة في الدولة العثمانية.

وعلى العموم فالدولة العثمانية أنشأت شبكة واسعة من المدارس العسكرية والمدنية في مختلف المراحل التعليمية، وأقامت دورا لتأهيل المعلمين لجميع تلك المراحل، وفتحت باب التعليم أمام البنات الجامعة، ونظمت وزارة المعارف ودوائرها حتى أصبحت قادرة على إدارة تلك الشبكة

[1] نفسه، 569–570.

[2] وعلي حمداش، مرجع سابق، ص70.

[3] أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص574.

الواسعة وتطويرها، ومدت تلك التعليم بكل مراحله، ولو بشكل مصغر إلى الولايات العثمانية، وأنشأت (مجالس معارف) في تلك الولايات وتابعت الدولة إرسال البعثات التعليمية إلى أوروبا، كما عمدت أيضا الاستفادة من استشارات خبراء الدولة الأوروبية في ميدان التربية ومناهج التعليم.[1]

3/المدارس العسكرية:

أ/المدارس الحربية: كان تأسيس أول مدرسة حربية لإعداد ضباط للجيش العثماني في استانبول في 1834 تحت اسم مكتب حربية المدرسة الحربية وشأنها شأن أي مؤسسة ناشئة بسيطة في مناهجها، ولم يكن بوسعها إقرار بعض المواد الأساسية الضرورية في مناهجها لعدم وجود المعلمين مؤهلين للتدريس لها، وعندما عين أمين باشا [2] ناضر عليها 1841-1846 بدأ عهد جديد في تاريخ المدرسة، فكان هذا الأخير يسعى جاهدا لبلوغ المدرسة إلى مستوى المدارس الأوروبية، فقام بتنظيمها وتوفير كوادر التعليم والمستلزمات المادية لها، وتلقى أمين باشا الدعم اللازم لتطوير المدرسة، وعلى الخصوص من السلطان عبد المجيد الذي كان يولي اهتماما كبيرا بتطوير العلوم.

شهدت المدرسة تطوّرا نوعيا في بنيتها التدريبية في 1847م وذلك بعد انضمام ضباط جدد إلى الكادر التعليمي والتدريبي لها، وهؤلاء الضباط سبق أن أوفدوا إلى فيينا وباريس ولندن لتلقي الدراسة والتدريب العسكري هناك.

وفي عهد إدارة غالب باشا 1863 – 1871م أعيد تنظيم مناهج المدرسة الحربية من جديد، وتم تقليص مدة الدراسة فيها إلى ثلاث سنوات، كما تأسست في داخلها مدرسة خاصة لإعداد معلمين الإعداديات العسكرية.

---

[1] وعلي حمداش، مرجع سابق، ص72.

[2] أمين باشا: هو أول صدر أعظم في عهد السلطان عبد العزيز، الذي أبقى عليه في منصبه الذي كان يشغله في عهد عبد الحميد الأول، وتم تعيينه للمرة الثانية 1867 تمكن من القضاء على ثورة كرين، توفي في 1871، أنظر محمد فريد بك المحامي، تر: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1401هـ 1981م، ص540.

كانت المدارس العسكرية بما فيها المدرسة الحربية بحاجة إلى تفعيل الإجراءات المتعلقة بها فضلا عن تطوير الدراسة فيها، ولهذا تشكلت هيأة مؤقتة في الباب العالي للنظر في هذه الأمور بتوسيع وتحديث مدرسة الفنون الحربية.[1]

ب/المدارس الإعدادية العسكرية: ذكرنا فيما سبق أن الدولة العثمانية بدأت بتأسيس المدارس العسكرية، بدأت من القمة فأقامت المدرسة الحربيةلإعداد ضباط الجيش ولكن مع مرور الوقت أحس القائمون بهذه المدرسة بالحاجة إلى تأسيس مدرسة ذات مستوى أدنى منها ليتمكن الطلاب من متابعة المدرسة الحربية وخلال ذلك تم تأسيس مدرسة إعدادية في كل من استانبول ومراكز الجيش 1845 وتسميتها بمدرسة الفنون الإعدادية، كما تقرر ربط هذه المدارس بإدارة مشيري الجيش في الولايات، وبالفعل بوشر بتأسيس هذه المدارس في استانبول ومراكز الجيش تحت اسم الإعدادية الحربية، واشترط في الدخول إلى المدارس الإعدادية العسكرية أن يكون المتقدم متخرجا من المدرسة الرشدية المدنية، وذلك لعدم تأسيس المدارس الرشدية العسكرية في هذا الوقت، وأن يكون لائقا للخدمة العسكرية وسالما من الأمراض والعاهات وأن ينجح في امتحان القبول الذي يجرى، الإملاء العثماني، قواعد الفارسية، الحساب، الصرف العربي، النحو العربي.

وكانت المدارس الإعدادية العسكرية شأنها شأن المدرسة الحربية تعاني من عدم تمكن المقبولين فيها من استيعاب المواد الدراسية عند دخولهم إلى المدرسة مباشرة، لهذا ذهبت الدولة في البداية إلى فتح الصفين التمهيديين، ولم يكن بوسعهم إعداد العدد المطلوب من الطلاب للمدرسة الإعدادية، وذلك لزيادة الحاجة إليهم.[2]

ج/المدارس الرشدية العسكرية: إن الطلاب الدارسين في المدارس الإعدادية العسكرية في بداية تأسيسها لم يكن بوسعهم استيعاب المواد الدراسية بالشكل المطلوب وذلك لعدم امتلاكهم المعلومات التي تؤهلهم لذلك، فذهبت الدولة إلى فتح الصفين تمهيديين إلا أن هذين الصفين التمهيديين لم

[1] فاضل بيات، مرجع سابق، ص 509- 510.

[2] فاضل بيات، مرجع سابق، ص517-518.

يكونا كافيين لإعداد العدد المطلوب من الطلاب، لهذا اتجهت الدولة إلى إلغاء هذين الصفين وتأسيس مدارس أدنى مستوى من الإعدادية، أي على غرار المدارس الرشدية المدنية، وأطلق عليها اسم المدرسة الرشدية العسكرية فتم في سنة 1875 افتتاح عشر مدارس رشدية عسكرية تسع منها في العاصمة " استانبول" ومدرسة واحدة في دمشق، وبهذا تكون دمشق أول مدينة عثمانية بعد استانبول تقام فيها هذا النوع من المدارس العسكرية.[1]

د/مدرسة البيطرة العسكرية: كانت حاجة الدولة العثمانية لبيطريين متخصصين في الجيش فاستقدمت إلى العاصمة استانبول خبيرا من بروسيا سنة 1841، وبدأ علمه بتنظيمه دورة تدريبية لتعليم الجنود الشباب على فحص الخيول وعلاجها، وكانت الدورة التدريبية تستغرق ثلاث سنوات، وتخرجت أول دفعة سنة 1845،[2]

ففي عام 1849م قاموا باستقدام مدرس متخصص من فرنسا، وبدأ التعليم البيطري العام من خلال القاء بعض الدروس على طلاب فصل الخيالة، وكانت مدة الدراسة في البيطرة أربع سنوات، وتخرجت أول دفعة من الطلاب عام 1853، ثم لم يلبث خلال ذلك العام أن تحول إلى شعبة مستقلة داخل مدرسة الطب في غلطة سراي مع تحديد مدة الدراسة في الفصول البيطرية بثلاث سنوات[3]

المطلب الثاني: المؤسسات التعليمية الأجنبية.

1-نشأة المؤسسات الأجنبية:

انتشرت المؤسسات الأجنبية التعليمية في كافة أنحاء الدولة العثمانية لجميع المراحل الدراسية وبخاصة في بيروت والقاهرة والقدس وحلب واستانبول وغيرها من المدن، إلا أن التركيز كان على

[1] فاضل بيات، مرجع سابق، ص525.

[2] وعلي حمداش، مرجع سابق، ص68.

[3] أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، 563.

استانبول أكثر من غيرها، حيث كانت عاصمة الخلافة العثمانية التي كانت لها مكانتها المعنوية في قلوب المسلمين.[1]

أما الحديث على المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية فترتبط إقامتها في بداية الأمر بالحركات التبشيرية التي قامت بها الجمعيات التبشيرية، وكانت هذه الجمعيات تتعامل مع كل مناحي الحياة وتسعى إلى إقامة النفوذ فيها ولهذا السبب أقامت العديد من الهيئات والمؤسسات لخدمة غاياتها وتمشية نشاطاتها ففي القرن التاسع عشر كانت بلدان الشرق والشرق الأوسط تعاني من مشاكل صحية، فالتداوي كان ما يزال في الطور التقليدي ولهذا كان عدد المرضى كبير إلى حد ما، فقامت الجمعيات التبشيرية بإقامة علاقات ودية مع الأهالي المسلمين والمسيحيين، وكان قسم من المبشرين الذين وفدوا إلى هذه البلدان لأول مرة أطباء قاموا بالتجوال في كل أرجاء البلاد لتقديم خدماتهم الطبية إلى الأهالي وإنشاء مستشفيات ومراكز صحية وتجهيزها بمراكز تبشيرية، وفضلا عن هذا أولى هؤلاء المبشرون أهمية كبيرة للتعليم لأنهم وجدوا في التعليم خير وسيلة لتسيير نشاطاتهم الأساسية، فالتعليم مجال رحب لنشر الأفكار وإجراء عملية التحويل الثقافي، وبهذا يتم التوغل إلى عقول الناس ومد الجسور إلى الشبيبة، وكانوا يستهدفون من خلال التعليم إعداد زعماء للمجتمع الإسلامي ليكونوا أصحاب رأي في المسائل العالمية.

2-نشاطها التعليمي:

لم يكن التعليم عند المبشرين مقتصرا على الذكور بل نراهم يولون اهتماما كبيرا بتعليم الإناث في البلاد الإسلامية، وكانوا يتطلعون إلى جعلهن حرات ومستقلات حسب المفهوم الغربي.[2]

أما المدارس الأجنبية ومدارس الأقليات النصرانية بخاصة فقد كانت تتمتع بالاستقلال التام وحرية التصرف دون تدخل من الدول، وانتشرت هذه المدارس انتشارا كبيرا ولقيت تشجيعا ماديا

[1] سهيل صابان، نشأة المؤسسات التعليمية الأجنبية في عاصمة الدولة العثمانية إسطنبول،ع94،مجلة التربية،1990،ص418.

[2] فاضل بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني، رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003م، ص419 – 420.

ومعنويا من حكوماتها ما جعلها متقدمة على غيرها وأصبح الكثير من المجتمع العثماني يريدون الالتحاق بهذه المدارس.[1]

حيث كان يسير السبل في الوصول إلى المناصب الرفيعة والأعمال المهمة التي تحقق لأصحابها العيش الرغيد.[2]

وما يمكن ذكره ذلك في هذا السياق هو أن تأسيس المدارس الحديثة غير الحكومية كانت عاملا في نشر الثقافة المعرفية حيث شجع خط كولخانه وهمايون الطوائف غير الإسلامية على تأسيس المدارس الحديثة للرعايا العثمانيين غير المسلمين في ولاياتها كما شجعت الإرساليات التنصيرية الأجنبية البروستانتية الكاثوليكية[3] والأرثوذكسية[4] على تأسيس المدارس الحديثة، ومنح قانون المعارف العثماني في الطوائف غير الإسلامية حتى تأسيس المدارس.

كان نشاط الإرساليات التنصيرية في تأسيس المدارس الحديثة قد سبق صدور قانون المعارف والتعليمات الذي صدر من نضارة المعارف في اسطنبول عام 1286هـ/1869م، وكلن صدوره عزز نشاط تلك البعثات في تأسيس المدارس الحديثة في مدن الدولة العثمانية لتحقيق أهدافها الخاصة والتي ساهمت بالرغم من كل شيء في نشر الثقافة المعرفية وإنماء الحركة الثقافية في مناطق مختلفة داخل الدولة العثمانية، فقد كانت عموما تضم في صفوفها عددا من الطلبة من الجنسين، وكان لها أثر مزدوج في الحركة التربوية وحقيقة ما يجب أن يذكر هنا هو أن نشاط

---

[1] فهد بن عتيق المالكي، وسائل نشر الثقافة المعرفية في الدولة العثمانية منذ بداية القرن 7هـ/ 14م حتى مطلع القرن 14 هـ، جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية، ع71، ص298.

[2] سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1431هـ/ 2010م، ص26.

[3] الكاثوليكية: تكونت هذه الطائفة في بلاد الشام نتيجة الانشقاقات في الكنائس الشرقية الأرثوذكسية والأرمينية والسريانية، عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص304.

[4] الأرثوذكسية: هو مذهب المسيحيين الشرقيين الذين حافظوا على تقاليد الكنيسة الأولى وتمسكوا بالعقائد التي صيغت خلال المجامع المسكونية السبعة الأولى، وقد تم الانفصال بينهم وبين المسيحيين الفرنسيين الكاثوليك، انظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص387.

الإرساليات التنصيرية وإن لم يستطع اختراق الثقافة المعرفية العثمانية المحلية الموزونة للمسلمين التي تشكل أكثرية السكان إلا أنه تكمن في ذات الوقت من زرع أفكار تعريبية حديثة في مجالات التعليم والصحافة والطباعة.

والجدير بالذكر أن قيام حرب القرم 1270هـ 1853م كان لها تأثير بالغ في ضعف نشر الثقافة المعرفية العثمانية ذلك أن الدول اشتغلت بالاهتمام بالجانب الحربي وبالرغم من ذلك قامت بإنشاء بعض الكليات، وأنشأت عام 1787هـ1861م الجمعية العلمية العثمانية التي ركزت على تعليم اللغات الأوروبية وتشجيع العثمانية على الأخذ من العلوم والمعارف،

وكذلك أدى التوسع إلى تأسيس المدارس الحديثة الحكومية ومدارس الإرساليات التنصيرية والطوائف الأخرى إلى نشر الثقافة المعرفية الحديثة بين مواطنين الدولة العثمانية وظهور المثقفين بالثقافة الغربية.[1]

وقد وضح رئيس إرساليات التبشير الألمانية السبب في اختيار اسطنبول للإرساليات التنصيرية الألمانية، مع أن الإرساليات الألمانية لم يكن لها نفوذ وشأن إذا ما قورن بغيرها من الإرساليات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية، بما أن كل الشعوب الإسلامية تولي وجهها نحو الآستانة استانبول عاصمة الخلافة العثمانية، وقال الدكتور ليسيوس: إن نظر الشعوب الإسلامية كلها على استانبول فإذا لم يعمل شيء هناك كان الجهد المبذول في أنحاء العالم غير مفيد.

ويقول المنصر تكلى: يجب أن تشجع إنشاء المدارس على النمط الغربي العلماني لأن كثيرا من المسلمين قد زعزع اعتقادهم بالإسلام والقرآن حينما درسوا الكتب المدرسية وتعلموا اللغات الأجنبية.

وقد كان لتلك المدارس الأثر السلبي على المسلمين من جميع النواحي الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية، وقد واجهت اسطنبول هجوما عنيفا من قبل الأجانب في إنشاء المدارس بها لمختلف المراحل الدراسية، ففيها المدارس الفرنسية والانجليزية والأمريكية والألمانية والإيطالية

[1] فهد بن عتيق المالكي، مرجع سابق، ص298-299.

والنمساوية والبلغارية والعربية، إضافة إلى مدارس الأقليات الموجودة في استانبول كالروم والأرمن واليهود.[1][2]

3-أنواع المؤسسات التعلمية الأجنبية في استانبول:

-**المدارس الفرنسية:** يرتبط تأسيس أول مدرسة فرنسية على الأراضي العثمانية بالنشاط التبشيري الفرنسي الذي توسع بعد الانتشار الواسع لمبشري الجزويت الذين أوفدهم البابا إلى استانبول استجابة لدعوة النصارى الكاثوليك فيها سنة 1883م، فبعد وصولهم إلى المدينة أسسوا أول مدرسة فرنسية تحت اسم Istanbul benoit وهي ما تزال مستمرة حتى اليوم.

والمعروف أن المبشرين الكاثوليك أسسوا خمسين طريقة دينية لتنظيم حركتهم، أكثر من ثلاثين منها في الأراضي العثمانية، وهذه الطرق أخذت على عاتقها نشر اللغة الفرنسية في القرن التاسع عشر حيث اشتد التنافس الدولي في المجال التجاري، وأسس الفرنسيون مؤسسات تعليمية دينية وخيرية واقتصادية،[3]

ومن بين المعاهد التي انتشرت في سنة 1839م معهد القديس بنوا، كان هذا المعهد بداية لنشاط التعليم الأجنبي وأصبح هذا المعهد يقبل الطلاب الروم والترك والأرمن بعد أن كان خاصا بغير المسلمين، وذلك بعد حركة التنظيمات ازداد عدد الطلاب فيه فأصبح يقبل سنويا ما بين 120 إلى 140 طالبا، وكان هذا المعهد عام 1256هـ-1840م، يضم اثنتي عشرة جنسية يدرسون باللغة الفرنسية وسمي المعهد عام 1843م بمعهد رُوَيَّال من قبل ملك فرنسا.

---

[1] الأرمن: السكان الذين قطنو هضبة أرمينيا شمال شرق تركيا وجمهورية أرمينيا السوفياتية الحالية يدينون الديانة المسيحية على الأرمن الأهوال، محمد شفيق غربال، مرجع سابق، ص124.

[2] سهيل صابان، مرجع سابق، ص418.

[3] فاضل بيات، مرجع سابق، ص618.

وأنشئت عام 1839 ثانوية القديس بنوا للبنات، وهي أقدم ثانوية للبنات أنشئت في الدولة العثمانية تابعة لجمعية راهبات الإحسان.

وقد أنشئت مدارس أخرى في هذا العهد للجنسين، في مختلف أنحاء استانبول، ويمكن اعتبار عام 1256هـ-1840م إلى 1267هـ-1850م تاريخا عن نشأة المدارس الفرنسية في استانبول بشكل مركز، فقد افتتحت عام 1263هـ-1846م ثانوية القديس بُولْشري" في بك أوغلو[1] كما أنشئت عام 1265هـ-1848م مدرسة في تقسيم وأخرى في "ببك" على يد جمعية رهبان الإحسان وأنشئ أيضا عام 1273هـ 1856م المعهد الفرنسي في "بانكالْطي" كما افتتحت ثانوية القديس جوزيف التابعة للفرير freres des écoles chretiennesعام 1857 تلك المؤسسة تشرف على تعليم أكثر من مليون طالب في مدارسها التي بلغت آلاف في ستين دولة، ولضيق المدرسة أذن السلطان عبد العزيز 1861م-1876م بإنشائها على أراضيه الخاصة غير أن اختراق المبنى عام 1870م أدى إلى انتقالها إلى "قاض كوى" في مبنى جديد، وكان إنشاء هذه المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية كغيرها من المشروعات الخيرية والصحة المذهبية التي رخصت بفرمانات سلطانية[2].

- المدارس الأمريكية:

افتتح أول مدرسة أمريكية في استانبول عام 1256هـ-1840م في مدرسة القساوسة الأرمنية بعد توصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاقية التجارة والصداقة مع الدولة العثمانية بفترة.

[1] بك أوغلو كلمة بيك التي عربت بنفس الوزن بمعنى الأمير، وأولو بمعنى ابن، أي ابن الأمير، وهو حي مشهور في استانبول، وأحد أقضيتها الذي يضم عدا ناحية المركز نواحي قاسم باشا صالح السعداوي، مرجع سابق، ص271.

[2] سهيل صابان، مرجع سابق، ص420.

وقد أصبحت الجمعيات التنصيرية الأمريكية بعد التنظيمات تهتم بنشر البروستانتية في الشرق الأوسط، ولما كان ذلك مقتصرا على غير المسلمين لم يتدخل في ذلك الباب العالي الحكومة العثمانية إلا أن كثرة انتشار المذهب البروتستانتي بين الأرمن ونشأة الفتن،

وقد أنشئ المعهد الأمريكي المسمى معهد روبرت عام 1280هـ-1863م وهو أول معهد انشئ في الدولة العثمانية على مستوى الليسانس من قبل الأمريكيين على أعلى مكان في استانبول بجنب قلعة الروملي الشهيرة حيث قال في ذلك "مايروس هاملن" منشئ المعهد أن الإسلام دخل من هذا المكان إلى استانبول وينبغي أن تدخل منه النصرانية أيضا، وكانت تكاليف المعهد على حساب التاجر الأمريكي المستر "روبرت".

وقد اتفقت بريطانيا وأمريكا على نشر المذهب البرونستانتي[1] في الشرق فأنشأتا جمعيات عديدة واستفادتا من فرمان الإصلاحات التنظيمية العثمانية عام 1273هـ- 1856م فضاعفوا جهودهم وأنشأوا المدارس وبيوت الأيتام والكنائس و الأديرة وكان أكثر مما ساعدهم في نشر مذهبهم للمدارس، وقد تعدى نشاط البعثة الأمريكية وبخاصة إلى أغلب الولايات العثمانية.[2]

-المدارس الإيطالية:

بدأت إيطاليا بفتح مؤسسات تعليمية لها في الأراضي العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة بعد أن حققت وحدتها في سنة 1870 وبرزت كقوة سياسية عسكرية في أوروبا، وانطلقت نحو البحر المتوسط وأوروبا والدولة العثمانية لتأخذ مكانها كغيرها من الدول الأوروبية،

[1] البروتستانتي أوبروتستنت: كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني protestants أي المحتج، وتسمى كنيستهم بالكنيسة الإنجيلية، لأنهم يرون أن فهم الإنجيل ليس في يد رجال الكنيسة، ويضيفون على الإنجيل كمصدر للديانة المسيحية كل الإلهام والتعاليم التي يطلقها الباباوات، أنظر الفتاح اسماعيل غراب، العمل التنصيري في العالم العربي، رصد لأهم مراحله التاريخية والمعاصرة، مكتبة البدر، د.ط، د.ت، ص30.

[2] سهيل صابان، نشأة المؤسسات الأجنبية، ص421.

ولم يمر وقت طويل حتى أسست في أراضي الدولة العثمانية حوالي 30 مدرسة وعدد كبير من المؤسسات الدينية والخيرية وجندت في هذا الخصوص المبشرين الكاثوليك.[1]

وكان للجمعيات الإيطالية مركز مرموق في الفعاليات الكاثوليكية، حيث أنشأت في مدة وجيزة ثلاث عشرة مدرسة للجنسين، إضافة إلى المدارس العديدة في أنحاء مختلفة من الدولة العثمانية، فقد افتتحت مدرسة "بيوك دره" الإيطالية عام 1223هـ-1808م في "بوغاز إيجي" لتعليم أولاد أعضاء السفارات الأجنبية المختلفة التي كانت تتصيف فيه، وكان يتم فيها تلقين العقيدة النصرانية للطلاب من قبل الرهبان إضافة إلى تعليمهم عدة لغات أجنبية.

وقد أنشئت المدرسة الإيطالية للبنات عام 1287هـ-1870م ثم أنشئت 1306هـ1888م الثانوية الإيطالية والثانوية التجارية في "بك أوغلو".

كما أنشئت عام 1309هـ 1891م مدرسة باشا باغجه الإيطالية ومدرسة القديسة ماري بالإضافة إلى مدرسة "يشيل كوى الإيطالية" للبنات[2].

-المدارس الإنجليزية والألمانية والنمساوية:

بدأت الفعاليات الإنجليزية التنصيرية في الدولة العثمانية في أواسط القرن الثامن عشر، وتركزت في القرن التاسع عشر جمعية مسيحية مختلفة تابعة لبريطانيا تعمل في أنحاء الدولة العثمانية، إلا أن التركيز كان على منطقة فلسطين ومنطقة ما بين النهرين على الخصوص بحر إيجه، لذلك لم يكن عدد المدارس الانجليزية كبيرا في استانبول، ولم تكن لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى المدارس الأجنبية الأخرى كالمدارس الأمريكية والمدارس الفرنسية، وقد تم افتتاح المدرسة الانجليزية للبنات عام 1274هـ-1807م، والثانوية الانجليزية للبنين في "نشان طاشى" باسطنبول.

[1] فاضل بيات، مرجع سابق، ص682.

[2] سهيل صابان، مرجع سابق، ص422.

ومن المدارس الأجنبية المنشأة في استانبول؛ المدارس الألمانية والمدارس النمساوية والمدارس البلغارية والروسية والجورجية والإيرانية.

فقد تم افتتاح الثانوية الألمانية في بك أوغلو عام 1280هـ- 1868م ومدرسة دوبجه شعلة الألمانية عام 1878م والمدرسة الابتدائية الألمانية في "أورتاكوي"، إلا أن ألمانيا لم تكن مهتمة مثل الدول الأجنبية الأخرى بالمؤسسات التعليمية بقدر ما كانت مهتمة بالمؤسسات الزراعية.

أما المدارس النمساوية فقد تم افتتاح مدرسة "أولاه" النمساوية عام 1265-1848م في بك أوغلو، كما افتتح ابتدائية نمساوية أخرى بعدها بسنة في بك أوغلو أيضا، ثم افتتح معهد سانك جورج النمساوي، وقد باشر المعهد التدريس أول مرة بيد الألمان عام 1882م دور الأيتام.

وقد كانت المؤسسات التعليمية النمساوية التي تسمى بمؤسسات سانك جورج اجتمعت بحي غلطة، مهتمة بنشر المذهب الكاثوليكي في الدولة العثمانية.

رغم أن تلك المؤسسات التعليمية الأجنبية كانت في البداية أنشئت للاهتمام بالأقليات الموجودة في الدولة العثمانية وإعطائهم فرصة التعلم والإلمام باللغات الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية العثمانية.

1-الأدب والشعر:

تعنى حركة التغريب في الأدب التركي وفي أدب التنظيمات الذي يمثل المرحلة فيها دخول عدد من القوالب والموضوعات الجديدة من الغرب وهو ما يعني بالتالي أنها إما حملت أنواعا أدبية جديدة، وإما أنها ساعدت على تغيير الأنواع الأدبية الموجودة، وكان الشعر هو أكثر الأنواع التي تعرضت للتغيير، وكان في نفس الوقت أكثرها مقاومة لذلك، لأن شعر الديوان كان قد استكمل جمالياته على مدى العصور الماضية، واكتسب هوية فن كلاسيكي عمرت أركانه،

[1] سهيل صابان، مرجع سابق، ص423.

وهذه الحقيقة هي العامل الذي رفع به إلى القمة، ويقول "نهاد طارلان" آخر النقاد الكبار لشعر الدوان جديدة لازالت مضامينه التقليدية تماما واستغلق على الأفهام.

وكان هناك امتداد القرن التاسع عشر كله ولا سيما خلال عهد التنظيمات من استشعروا نهاية الديوان، وإلا لماذا وضع فطين أفندي وهو نفسه شاعر وسط اسما لتذكرته هو خاتمة الأشعار 1855م، بينما لم تكن أشعار شناسي قد ظهرت بعد، ومع ذلك فإن هناك مثلا وحيدا يدلنا على أن شعر الديوان يمكن له أن ينفتح على التغيير، وهو المثال الذي لفت الأنظار منذ ظهوره إلى اليوم، وأدى إلى النقاش والجدل، فقصيدة عاكف باشا 1787-1845 م المعروفة باسم قصيدة العدم (عدم قصيدة سي) على من أنها استمرار للقديم في لغتها وكافة مقدماتها الجمالية إلا أنها تنطوي على عناصر جديدة وذلك بوجود أدب الديوان خلال المرحلة الأولى من حركة التجديد، إذ كانت الشخصيات الثلاث الكبرى الأولى في عهد التنظيمات من الشعراء الذين تربوا على المدرسة التقليدية، ولاسيما في الأشعار الأولى لشناسي[1]ونامق كامل[2] تكرار القوالب والمضامين القديمة، ولكن شناسي 1826-1871م بقصديته (مناجات) التي بهر بها نامق كمال حتى ظن أنها نشيد ديني، وهذا الأخير استطاع بالتجديدات التي جاء بها في المحتوى وحده أن يبدأ نوعا من الرومانسية في الحرية والوطن والأمة في الأدب التركي.[3]

[1] شناسي: شاعر ومسرحي وصحفي، عد من أبرز رواد الأدب التركي الحديث، تعلم الفرنسية في سن مبكر، وذهب إلى فرنسا مرتين، تولى وظائف حكومية عدة، وشارك في جريدة ترجمان أحوال عام 1860م، ونشر مجموعة مؤلفات منها ديوان سناشي، وهو أحد رواد حركة التغريب، فهد بن عتيق المالكي، مرجع سابق، ص307.

[2] نامق كامل: أديب تركي مشهور وصحفي، ورجل دولة كما أنه شاعر من رواد القومية التركية وينتمي لحركة العثمانيين الشباب، وهو من رواد التيار القومي، وأيضا من مثقفي عصر التنظيمات الذي ينتمي لمفاهيم حب الوطن والحرية والقومية، مرجع نفسه، ص307.

[3] أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص112-113.

2-المسرح:

كان للمسارح دور مهم في نشر الوعي الثقافي بين المجتمع العثماني، ففي أواخر عهد السلطان عبد المجيد الأول كانت هناك عروض مسرحية عثمانية تتحدث عن إيجابيات الحضارة والتقدم الأوروبي ونشر الأفكار الجديدة.[1]

وعد المسرح من الأنواع الأدبية التي دخلت الثقافة المعرفية العثمانية مع عهد التنظيمات، كانت مسرحية "زواج شاعر" لشناسي هي أول عمل مسرحي ضاحك يعتمد على نص طبع عام 1276هـ1860م وقدمت للقارئ.

وفي عام 1836 جاء حيدر بك بمسرحياته التراجيدية الشعرية الأولى، غير ان هذه المسرحيات كانت تفتقد إلى اللغة المسرحية ولا تراعي تقنيات العرض المسرحي ويغلب عليها التأثير الأجنبي.[2]

ومن هنا نستنتج أن المسارح العثمانية عملت على إذكاء روح الثقافة المعرفية بين شرائح المجتمع واستطاعت خلال هذه الفترة أن تكون وسيلة نقل روابط للذهن والفكر العثماني من خلال طبقاته المختلفة.[3]

3-الصحف والمجلات:

لعبت الصحافة دورا كبيرا في نشر الآراء والطروحات الفكرية للمثقفين العثمانيين الشباب، هؤلاء الذين قاموا بإصدار العديد من الصحف،[4] وهذا ما دفع السلطان عبد العزيز إلى إصدار

---

[1] فهد بن عتيق المالكي، مرجع سابق، ص304.

[2] أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص121.

[3] فهد بن عتيق المالكي، مرجع سابق، ص304.

[4] محمد سلمان، العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كامل في بلورتها "مجلة ديالي"، ع49، 2011، ص8.

أول قانون للصحافة في الدولة العثمانية 1865م، وكان الهدف منه هو التضييق على نشاط الصحف الجديدة التي تم إصدارها.

ومن بين المجلات التي تم إصدارها مجلة "تصوير الأفكار" التي أنشأها إبراهيم شنازي سنة 1862 كما قامت جمعية العثمانيين الجدد بإصدار صحيفة الحرية بجوان 1868 وكان رئيس تحريرها رفعت بك.[1]

و صدر العدد الأول منها وكان يحتوي على مقالتين كتبهما "نامق باشا" أحدهما بعنوان الوطنية والآخر الشورى، أما في المقال الأول فيركز على فكرة الوطنية والقومية، والمقال الثاني يركز على ضرورة قيام حكومة عثمانية مسؤولة أمام الشعب، واستمرت هذه الصحيفة في معظم مقالاتها تركز على فكرة الوطنية.[2]

كما صدرت مجموعة صحف أخرى مثل صحيفة المرآة وصحيفة الخبر 1867م وكانت كل هذه الصحف تشترك في أمر واحد هو المطالبة بإصلاح أحوال الدولة.[3]

وقد كان للصحافة دورا كبيرا يتوافق مع الدور الذي كان للطباعة، فالصحافة هي صناعة الطباعة، وأول صحيفة عثمانية صدرت باسم تقويم الواقعية.

وقد كان للجريدة دورا كوسيلة فاعلة في توصيل أفكار الأدباء العرب وثقافتهم المعرفية إلى القراء، وقد كانت مثار إعجاب النخبة المثقفة في الدولة العثمانية ومحورا يدور حوله نقاش أدبي وثقافي واضح.[4]

---

[1] روبير مونتران، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1992م، ص75.

[2] أحمد إسماعيل باغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996، ص175.

[3] محمد عصفور سلمان، مرجع سابق، ص8-9.

[4] فهد بن عتيق المالكي، ص302-303.

4-الطباعة والنشر:

لقد كان لمطابع استانبول أثر كبير في الحياة الفكرية في الدولة العثمانية وإعطاء مضمون جديد للثقافة الإسلامية، وتغذية الفكر العثماني بالذات بالمؤلفات المترجمة من اللغات الأجنبية إلى التركية التي قدمها المدرسون لطلاب المدارس الحديثة بالدولة العثمانية.[1]

كما أن للمطبعة دور في نشر حس القراءة في المجتمع العثماني ناهيك عن أنها ساهمت إلى حد كبير في تحول المجتمع من الشفوي إلى الكتابي فضلا عن أن مطابع اسطنبول التي كانت نبراسا للحكام في الولايات العربية، الذين أنشأوا مطابع مماثلة لمطبعة بولاق عام 1216هـ-1820م والمطبعة التونسية عام 1275هـ-1859م، والتي قامت بدورها المناط بها في نشر الوعي المعرفي وإثراء ساحة الفكر العثماني بكل أنواع المعارف والميادين الثقافية في المجتمع داخل الدولة العثمانية.[2]

وفي استانبول ينبغي الإشارة إلى اسمين بارزين في الطباعة والنشر ويتعلق الأمر بأحمد مدحت أفندي وأبو الضيا توفيق، فقد أقام الأول مطبعة حجرية في البداية لإعالة أسرة كبيرة، ثم ما لبث أن وضع مطبعة تعمل بالبدال، وقد كان يقوم بكل العمليات بداء من الطباعة مرورا بالنشر والبيع، وتمكن بعد ذلك من إقامة مطبعة ترجمات حقيقة التي أثرت على حركة النشر التركية بمئات الكتب، وقد وجد مدحت طريقة جديدة لنشر الكتب في شكل سلسلات ومنها على الخصوص لطائف روايات وكتبخانه تاريخ، أما أبو الضيا فقد تسلم مطبعة تصوير أفكار ونجح خلال مدة وجيزة في إثرائها وأصبحت تحمل اسم مطبعة أبو الضيا التي أصبحت متخصصة في نشر الكتب الجميلة حيث أصبحت تجذب القراء باستعمالها للألوان.

---

[1] عبد الرحيم بن حادة، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، تق: عبد الرحمان المودة، ط1، اتصالات سبر للنشر، 2008م، ص297.

[2] فهد بن عتيق المالكي، مرجع سابق، ص302.

كان لمطابع اسطنبول أثر بارز في نشر الثقافة المعرفية في الدولة العثمانية على الرغم من تعثر عملها إلا أنها أسهمت كوسيلة نقل فاعلة في بث الحراك الفكري، وإعطاء مضمون جديد للثقافة الإسلامية وتغذية المجتمع الإسلامي بالذات بالمؤلفات المترجمة.[1]

5- الرواية والقصة:

القصة والرواية شيآن مختلفان في المصطلح الأدبي ومع ذلك فقد اختلطت إحداهما بالأخرى على امتداد أدب التنظيمات كله.

والقصة اسم نعرفه من تراثنا الأدبي، أما الرواية فهي مصطلح غربي، وخلال عهد التنظيمات لم يكن إلا نامق كمال الذي كتب روايتين، واكتملت الذي كتب روايتين، واكتملت التجارب الأولى في القصة والرواية بين عامي 1870م-1876م وبدأت النماذج الأولى منها في الظهور من خلال الترجمات التي نقلت عن الأعمال الغربية، أو بقيام الكتاب الأتراك بإضافة العناصر المحلية الكلاسيكية إلى ما أخذوه من الأعمال التي تعرفوا عليها لدى الغرب.

لقد كان الكاتب الأول لهذا الجيل أحمد مدحت أفندي 1844م-1912م إذا استطاع خلال المدة المذكورة أن يكتب سبع عشرة قصة ورواية بين طويلة وقصيرة، ومن بين سلسلة طويلة أطلق عليها اسم (لطائف الروايات).

وفي 25كتابا للجيب صدرت بين 1870-1893 تضم 28 قصة ورواية، يتراوح عدد صفحات كل منهما بين 36-228صفحة، يقوم بنشر اثني عشر منها هي (سوء ضن) و (أسارت) و (تأهل) و (فتنة كار) ومن خلال هذه الأسماء يمكننا أن نفهم طبيعة كل روايات.[2]

[1] عبد الرحيم بن حادة، مرجع سابق، ص283.

[2] أكمل الدين إحسان أوغلو، مرجع سابق، ص116-117.

الفنون والزخرفة:

فن العمارة: لقد كانت العمارة في تلك السنوات الأخيرة تشبه نظيرتها في دول أوربا المختلفة من حيث الشكل والأسلوب، فهناك القصور والفيلات ومحلات العمل، وأشهر مثال على ذلك هو سراي دولمة باغجه[1] الذي أقيم للسلطان عبد المجيد 1853، وكان السلطان قد أقام قبل ذلك جوسق مجيدية على الطراز الأوروبي في الفناء الرابع داخل سراي طوب قابي.

فقد كان السراي يحاط بالحدائق الجميلة وأكاليل الزينات والأصناف الرخامية لتغيير من طرف البحر منظر العاصمة العثمانية تماما.

وواكب فن الرسم هو الآخر ما كان موجودا من تيارات سادت في العمارة آنذاك فقد قام الرسامون الأتراك الذين استخدموا الألوان الزيتية على الطوال برسم الصور الشخصية ومناظر الطبيعة ومناظر الفكاهة أو الورود الساكنة واللوحات الكبيرة التي تصور أحداث تاريخية أو جانبا من الحياة اليومية.

فقد كان تعليم الرسم في الخارج ومثال ذلك نجد أحمد باشا 1841م-1906م فقد تلقى تعليمية في باريس في القرن التاسع عشر واشتهر بهندسة المناظر التي رسم من خلالها مناظر الفاكهة أو الورود وحدائق استانبول ومنتزهاتها العامة.

[1] دولمه باغجه: هو القصر الذي بناه بانيال عام 1853 للسلطان عبد المجيد، وقد سمي هذا الاسم نظرا لأن الأرض شيد عليها القصر تم ردمها لأنها على شاطئ البسفور، أنظر، سهيل صابان، مرجع سابق، ص181.

المبحث الثالث: انجازات السلطان عبد الحميد الثاني.

المطلب الأول: الإصلاح السياسي والعسكري.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والمالي.

المطلب الثالث: الإصلاح التعليمي والقضائي.

المطلب الأول: الإصلاح السياسي والعسكري:

1-الإصلاح السياسي:

في 23 ديسمبر 1876م أعلن السلطان عبد الحميد الثاني عن أولى إصلاحاته هو الدستور أو ما يعرف بالقانون الأساسي المتضمن ل 119 مادة، كان الدستور من صنع مدحت باشا فظهرت فيه الطباعة المتحررة، واعتقد في ضرورة الحد من سلطة السلطان المطلقة كأساس لكل إصلاح في الدولة، بل وكضرورة من ضروريات بقائه في ذلك الوقت، وحاول مدحت باشا أن يسوي في المعاملة بين كل الأجناس في الدولة كأساس تأييد الحكومة الدستورية الجديدة بقوة شعبية، لكن الشعوب المسيحية كانت ولاتزال ترنوا إلى الوصول إلى مرحلة القوميات، وتمكن السلطان من إدخال بعض التعديلات على دستور مدحت قبل نشره مما جعله لا يضمن المساواة التامة بين الجميع، ومع الوقت أثبتت تصرفات عبد الحميد أنه لا يؤمن بحق الشعب في تسيير أموره بحكومة دستورية، وسرعان ما بدأ عبد الحميد في تحطيم ذلك الدستور، فعزل مدحت باشا ونفاه إلى أوروبا، وبعد أن افتتح البرلمان بخطاب تاريخي في شهر مارس، انتهز فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية وعطل الدستور الذي بقي معطلا لمدة 31 سنة، وبدأ عبد الحميد فترة حكمه بتعطيل الدستور مستندا إلى الضمانات التي منحتها له معاهدة برلين، وأصبح بمقدوره أن يصرف الأمور كيفما يرغب.[1]

كما عمل السلطان عبد الحميد على تطبيق المركزية الإدارية على جميع ولايات الدولة المختلفة، وبموجب ذلك أصبح الوالي موظفا من قبل السلطان مع تقييد صلاحيات الوالي العسكرية والمالية،[2] وتم تقسيم الولايات إلى سنجقيات، والمصرفية إلى أقضية، والقضاء إلى نواحي، والناحية هي الوحدة الإدارية الصغرى[3].

---

[1] جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف، المصر، 1965، ص204-205.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص176.

[3] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابق، ص73-77.

فقد فصلت ولاية بيروت مثلا عن ولاية سوريا في 1887 وبررت الدولة العثمانية ذلك بأنه نتيجة لازدياد مدينة بيروت وحساسيتها وللوقوف في وجه النفوذ الأجنبي والتقليل من شأنه بالإضافة إلى اتساع ولاية سوريا واتخاذ ولاتها مدينة دمشق مركزا لهم، وبهذا جعلت بيروت ولاية مكونة من ألوية بيروت وعكة والبلقان، طرابلس، الشام واللاذقية.[1]

2-الإصلاح العسكري:

أما من الجانب العسكري فقد اهتم السلطان بالتعليم العسكري فأنشأ أكاديمية العلوم العسكرية وعدد من المدارس العسكرية العالية والثانوية والإعدادية، وكون جهازا تنظيميا لها باسم نظارة المكاتب العسكرية، وأمر بارتداء الزي الأوروبي وتمتد إصلاحات عسكرية هامة في عهده الذي استخدم عددا من الجنرالات الألمان المختصين منهم فودركولج وفونهوفد كامب هوفد، حيث قاموا بتدريب الجيش العثماني على أحدث الأسلحة ووفق متطلبات العصر.[2]

كما أرسل السلطان بعثات عسكرية إلى ألمانيا وقام بافتتاح مدرسة في قصره لإعداد موظفي التلغراف لإدارة الشبكة الهاتفية للأغراض العسكرية والمدنية، وأصبح في الإمكان إصدار الأوامر وتسيير الاتصالات بين القادة في مختلف الجهات[3].

أما بالنسبة للسلطة العسكرية فقد فصلت عن السلطة المدنية وكان التجنيد يتبع عن طريق القرعة[4] بموجب قانون أخذ العسكر 1876 الذي ألغى أحكام الأنظمة السابقة اعتبارا من أول مارس 1887 حيث توجب على كل فرد بلغ العشرين من العمر أن يتوجه إلى دائرة أخذ العساكر اثنا عشر عاما، وقد قسمت الدولة العثمانية إلى ست دوائر، وقسمت دائرة معسكر إلى أربعة دوائر وكل دائرة فرقة إلى دائرتي لواء، وكل دائرة إلى دائرتي ألاي، وكل دائرة ألاي إلى أربع

---

[1] المرجع نفسه، ص54.

[2] موقف بني المرجة، صحوة الرجل المريض، السلطان عبد الحميد الثاني، والخلافة الإسلامية، مؤسسة صقر الخليج للطباعة، الكويت، ص90.

[3] محمد زكي الدرواري ملا حسن، الكورد والدولة العثمانية، دار الزمان دمشق، ص119.

[4] الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، 1288-1916 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص160.

طوابير وكل طابور إلى أربعة دوائر بلوكات، وفي دمشق على سبيل المثال أنشأت كثنة تُعرف باسم القشلة الحميدية أيام ولاية حسين ناظم باشا 1895-1907، والتي أمر السلطان ببنائها لتكن جامعة عثمانية ينام ويطعم فيها أفراد الجيش الخامس العثماني المتركزة في مدينة دمشق،[1]

واهتم السلطان كذلك بإنشاء الألوية الحميدية فأصدر عام 1891 فرمان يقضي بتشكيل الألوية الحميدية الكوردية (الخيالة من العشائر الكوردية) في المناطق المتاخمة للدولة الروسية في شرق تركيا الحالية، رفضت أن تكون هذه القوة غير النظامية مساندة للقوة النظامية في أثناء الحرب، وحققت اهتمم السلطان بالكرد اتخاذهم كجيش احتياطي للحرب المقبلة مع روسيا، وكسب الود الكري لتحقيق الاستقرار والأمن في الأناضول.[2]

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والمالي.

1-الإصلاح الاقتصادي:

ورث السلطان عبد الحميد اقتصادا هزيلا عندما استلم الخلافة حيث كانت الدولة غارقة بالديون، وكانت الأزمات تحيط بالسلطة من كل جانب فقام السلطان عبد الحميد بوضع خطة اقتصادية لإنعاش الاقتصاد العثماني المنهار، وبدأ هذا الإصلاح بنفسه حيث أمر بتخفيف مخصصاته الشهرية كي يكون مثالا يُحتذى به، كما أقم عددا من المؤسسات الحديثة من كليات وأكاديميات من كل أنحاء الدولة، وأرسل البعثات التعليمية المتخصصة في مختلف الميادين المهنية.[3]

[1] ماري داكران ساركو، دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني، 1876-1909، منشورات الهيئة العامة السوية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص226.

[2] عبد العزيز محمد عوض، مرجع سابقن ص410.

[3] نفسه، ص410.

كما أوفد السلطان بعثة تعليمية إلى فرنسا للتدريب على مكافحة حشرة الفلوكسيز وبعثة مماثلة إلى ألمانيا للاطلاع على أصول تربية الحيوان، وقام بإنشاء أول مدرسة زراعية في سيلانيك وعمل على إنشاء مدارس للتشجير والزراعة في كل ولاية،[1]

كما عملت الدولة العثمانية على اتصال مباشر مع ممثلي الدائنين الأوروبيين للتفاوض على الشروط الجديدة للدين، فصدر في 1881 مرسوم محرم ينص على تخفيض وتثبيت الدين العثماني ولخدمة هذا الدين رصدت الحكومة عددا معينا من دخولها كدخول احتكار الملك والضريبة على الكحوليات ورسوم الدمغة، وضريبة العشر على الحرير والضرائب المفروضة على صيد السمك وعوائد التبغ، ولجباية إدارة هذه الدخول عملت على إنشاء جهاز مالي خاضع للقانون العثماني، لكنه متميز بالكامل عن وزارة الشؤون المالية العثمانية هو إدارة الدين العام،[2]

والتي أنشأت في عام 1882 كان يشرف عليها مجلس الدائمين الأجانب من مندوب إنجليزي، فرنسي، إيطالي، نمساوي، ألماني، وممثل لصيانة جالاتا يرأسه المندوب البريطاني والمندوب الفرنسي،[3]

لقد خصصت لهذه الإدارة موارد ضرائب واحتكارات مختلفة كانت حصيلتها تخصص لدفع الديون وأقساط استهلاكها، ومن هنا كانت الإدارة تقوم بتحصيل وإنفاق الدخول كما أصبحت أداة لجباية غير ذلك من الضرائب.[4]

بالإضافة إلى هذا فقد أنشأ في 1887 المصرف الزراعي وأصبح هذا المصرف يقبل لها ودائع بفائدة 4 % كان المقر الرئيسي لهذا المصرف استانبول وانتشرت فروعه في ولايات الدولة، فقد قدم فرع مصرف دمشق قروضا للفلاحين بلغ مجموعها 224،100 رأس موزعة على أقضية ولاية سوريا.

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية، 1891–1908، ط1، مؤسسة الرسالة بيروت، 1977، ص189.

[2] روبير مانتران، المرجع السابق، ص181.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع سابق، ص257.

[4] ماري ملز باتريك، المرجع السابق، ص126.

كما أتاح السلطان بإنشاء مؤسسات حديثة للمياه وغرف للصناعة والزراعة والتجارة، وعمل على مد خط حديد الأناضول بهدف ربط شرق البحر المتوسط وبغداد بالأناضول والوصول إلى خليج البصرة، وتم ذلك بمساعدة ألمانية ودر أرباح كثيرة على الولايات الواقعة على طول هذا الخط وسهل المشروع مهمة نقل الحبوب في الأسواق الرائجة وفتح العالمية لبضائع الدولة العثمانية.[1]

2-الإصلاح المالي:

إن الوضع المالي للدولة العثمانية في بالغة السوء إبان اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني سرير العرش، وكانت السياسة المالية تعاني مصاعب جمة في سداد الديون الخارجية، فواقعة الديون العمومية قد روعت السلطان عبد الحميد نفضت مضجعه، مما جعل الدين الخارجي بمثابة كابوس جاثم على صدره، فسعى سعيا حثيثا إلى سداد الديون في موعدها، وقرر عدم الاقتراض إلا عند الضرورة الملحة، قرر أن تنهض الدولة وتتقدم من خلال مصادرنا الخاصة المحضة، وقد تم إبان حكمه سداد ثلاثة أرباع ديون الدولة العثمانية.[2]

في أول يوم من جلوسه على العرش استدعى السلطان كلا من "داماد باشا" و"محمد جلال الدين باشا" مستشاري القصر و "غالب باشا" وزير المالية، حيث طلب إليهم لبحث عن الوسائل والسبل التي تخفض نفقات القصر وترشده، واضطلع بنفسه باتخاذ أول إجراء حيث منع نقل الطعام إلى منازل موظفي القصر صباحا ومساءً، وبدأ المستحقون للطعام يأكلون في صورة جماعية داخل القصر، وحقق هذا الإجراء توفيرا ماليا بلغ أربعين ألف ليرة، كما ألغى الامتيازات الخاصة لوالدة السلطان وقام بتقليص مراسم البروتوكول والتشريفات الرسمية للقصر، وعين "جورج ظريفي" مستشارا ماليا له وهو رجل من الدعاة الأذكياء، وصاحب أغنى بنوك منطقة غلطة[3].

---

[1] عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق، ص 243-244.

[2] جلال يحيى، المرجع السابق، ص206-208.

[3] سليمان جوقة، باشا السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، ط1، دار ابن زيدون، بيروت، 1407 هـ، ص420.417.

إن سداد ديون الدولة العثمانية أعظم أمنية تراود أحلام السلطان عبد الحميد لقد عمدت الدولة الأوروبية لحقب طويلة إلى التدخل في شؤوننا بسبب مسألة الديون في مؤتمر برلين أثارت الدول المجتمعة لأول مرة مشكلة عدم الوفاء بالديون العثمانية، وقرروا رسميا تشكيل لجنة مالية دولية في استانبول للنظر في إرضاء أصحاب الديون، وقد تفاقمت المسألة المالية العثمانية في أعقاب فقدان الدولة العثمانية أجزاء من مساحتها في أوروبا، فاضطر السلطان عبد الحميد إلى قبول ما فرض عليه في مؤتمر برلين لتهدئة أصحاب الديون،

وأصدر مرسوما يقضي بتأسيس مجلس الدين العام وإدارة الديون العمومية من مندوبين من تركيا والدول الأجنبية لرفع الإيراد العام للدولة في خدمة أصحاب الديون[1]، وكان هذا بمثابة خدمة جليلة للدولة حيث تم إعفاؤها من جزء كبير من ديونها المستحقة عليها للدول الأجنبية، وكان عبد الحميد مدركا وواعيا لكل هذه القضايا.

والحق أن مديرية الدين العام أسهمت في تشجيع الممولين الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم داخل الدولة العثمانية، وخاصة في مجال السكك الحديدية وبناء الموانئ وبعض المرافق العامة، وما من شك أن أغلب المشاريع من هذا النوع التي تم تنفيذها في الدولة العثمانية جاءت نتيجة لاستثمارات عدد من التركات الأجنبية، وبطبيعة الحال رؤوس أموال أجنبية ولكن ثمن ذلك هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد العثماني.[2]

المطلب الثالث: الإصلاح التعليمي والقضائي.

1-الإصلاح التعليمي:

[1] جون باتريك كيتروس، القرون العثمانية قيام وسقوط الامبراطورية، تر: ناهم إبراهيم الدسوقي، منشأة المعارف الإسكندرية، د ت، ص 602.

[2] دونالد كواترات، الدولة العثمانية (1700-1922م) تع: أيمن الآرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص144-145.

أولى السلطان عبد الحميد[1] التعليم أهمية كبيرة، وأن يكون في متناول الجميع، إذ ظهر ذلك من خلال إدارة الولاة المكلفين بإدارة الولايات العثمانية، وكان اهتمامهم كثيرا ومباشرا بالتعليم في كافة المدارس وبجميع مراحلها.

من أهم الإنجازات التي تحققت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م انتشار المؤسسات التعليمية الحديثة في الولايات المختلفة، ومنها الولايات العربية ففي عهد التنظيمات لم يكم بإمكان الحكومة التوسع في خدمات التعليم إلى خارج استانبول، ولكنها باشرت من عام 1878م بنشر التعليم في الأرجاء المختلفة من الدولة.

وعلى الرغم من عدم كفاية المؤسسات التعليمية وتواضعها من حيث الكمية والنوعية في هذه المرحلة، إلا أن هذه المحاولة بحد ذاتها كانت خطوة متقدمة من الخطوات التي خطتها الدولة في سبيل الحداثة، وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل نشر المؤسسات التعليمية وتوسيعها بل جعلت تطويرها، وإدخال الإصلاحات المستمرة فيها مهمتها الأساسية، وإن ألقينا نظرة على التعليم في الفترة الواقعة بين 1877-1909م نجد ترسيخ فكرة الإصلاح فيه، وبروز من يدافع عنه من كبار المسؤولين، ومن يقوم بتنفيذه.[2]

لم يكن عبد الحميد معاديا لأي إصلاح لا يهدد سلطته وهو لا يريد من الغرب الحضارة لأنه كان يرى أن للشرق حضارته الإسلامية الخاصة، إنما كان يريد ما يهم فقط من العلوم الحديثة حسب تعبيره هو، وحتى هذا المهم لم يكن يريده دفعة واحدة وإنما بالتدريج، فالإسلام في رأيه لم يكن ضد التقدم ولكنه كان يعتقد أن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها، ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج[3].

---

[1] السلطان عبد الحميد الثاني: 1876-1909 هو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين الدولة العثمانية، تولى عرش الدولة وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، ولد في شعبان عام 1258هـ-1842م أنظر علي محمد الصلاجي، مرجع سابق، ص431.

[2] رمزي فوزي أبو غزالة، تطور التعليم في الدولة العثمانية، السلطان عبد الحميد الثاني أنموذجا.

[3] أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص242.

قام السلطان عبد الحميد الثاني بأعمال جليلة للدولة العثمانية فقد أنشأ كليات العلوم السياسية الجامعة لفروعها العلوم والحقوق والآداب وأكاديمية الفنون الجميلة وكلية الهندسة العالية ومدرسة اللغات ودور المعلمين والمعلمات ومدرسة الفنون النسوية، ومدارس متوسطة للصم البكم والعمى[1]، كما أنشأ المدارس الإعدادية والثانوية في كافة الولايات وافتتح في استانبول فقط ستة مدارس ثانوية وكذا افتتح المدارس الابتدائية في جميع القرى وجعل تعليم اللغة الإنجليزية إلزاميا في المرحلة الإعدادية وافتتح بعض المؤسسات الثقافية منها متحف الآثار القديمة، المتحف العسكري مكتبة بايزيد، مكتبة يلداز، ثانوية حيدر باشا، مدرسة الطب.[2]

2-مراقبته للمدارس.

وبعد اهتمامه بإنشاء المدارس رأى أن هذه الأخيرة ونظام التعليم فيها أصبح متأثرا بالفكر الغربي، وأن التيار القومي هو التيار السائد في هذه المدارس، فتدخل في شؤونها ووجهها من خلال نظرته السياسية إلى الدراسات الإسلامية، فأمر بالآتي:[3]

استبعاد مادة الآداب والتاريخ العام من البرامج الدراسية لكونها وسيلة من وسائل الأدب الغربي، والتاريخ القومي للشعوب الأخرى مما يؤثر على أجيال المسلمين سلبا، كما وضع دروس الفقه والتفسير والأخلاق في برامج الدراسة كما اقتصر فقط على تدريس التاريخ الإسلامي بما فيه العثماني.

وجعل السلطان عبد الحميد مدارس الدولة تحت رقابته الشخصية ووجهها لخدمة الجامعة الإسلامية.[4]

---

[1] محمد زكي ملا حسن، الكورد والدولة العثمانية، دار الزمان دمشق، 2009، ص417-419.

[2] جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية 1299-1924، ج2، دار الوفاء، المنصورة، 1995، ص43.

[3] حسين إبراهيم، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص502.

[4] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص460.

ازداد الاهتمام في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بالفتيات وتعليمهن، فأنشأ دار للمعلمات، بغية تأمين المعلمات لمدارس البنات، وكان ضد الاختلاط والسفور للمرأة، فكانت الدولة تسعى إلى اختيار المعلمات بمن يتحصن بالعفة والطهر، وقد كان الأهالي يترددون في إرسال بناتهم للتعليم لحد بلوغهن الرشد، وبالرغم من هذا فقد انتشرت مدارس البنات وبشكل بسيط ومتواضع، وعملت الدولة على توفير كل ما من شأنه أن يشجع الأهالي إلى إدخال بناتهم للمدارس وعدم حرمانهم من التعليم.[1]

وفي هذا الأمر يذكر السلطان في معرض الدفاع عن نفسه أمام اتهام جمعية الاتحاد والترقي له بأنه عدو العقل والعلم بأنه: (لو كنت عدوا للعقل والعلم فهل كنت أفتح الجامعة؟) لو كنت هكذا عدوا للعلم، فهل كنت أنشئ لفتياتنا اللواتي لا يختلطن بالرجال دار للمعلمات؟[2].

3- اهتمامه بالتعليم على مستوى الولايات:

اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بالتعليم على مستوى الولايات العثمانية، كاهتمامه بالولايات التركية، فعمل على إنشاء كلية الطب بالشام، وكلية الحقوق في بيروت وغيرها من الولايات، وكان من أهم أعماله إنشاء جامعة استانبول 1900م التي خصصت في البداية أربع كليات هي العلوم الدينية، والعلوم الرياضية والعلوم الطبيعية، والعلوم الأدبية، وعدّت كليتا الطب والحقوق ملحقين بالجامعة، وأنشأ دار الفنون وكليات للمعلمين والمعلمات في استانبول وحواضر الولايات العثمانية الأخرى، حتى بلغ عددها 38 كلية عام 1908م،[3]

لقد أدرك السلطان عبد الحميد وجود نقص في عدد كبير من المدنيين المثقفين لإدارة الوظائف غير العسكرية، فما كان منه إلا توسع في نشر التعليم على جميع مستوياته، وحاول التوازن بين التعليمين: المدني والعسكري، وذلك بإنشاء كليات ومدارس عالية ومعاهد فنية، لتخريج من

[1] رمزي فوزي أبو غزالة، المرجع السابق، ص333.

[2] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص460.

[3] رمزي فوزي أبو غزالة، المرجع السابق، ص334.

يسهمون في نهوض الدولة، مع الاهتمام بالتعليم العسكري في الوقت نفسه واستقدام البعثات العسكرية من شتى الدول الأوروبية، وخاصة ألمانيا، وكان اهتمام السلطان بالمدارس اهتماما كبيرا لتنوير الأمة، ويقول السلطان إنه: لزاما علينا التحرر من الجهل، وبلوغ درجة عالية من النضج، حتى يتسنى لنا أن نحصل على الحرية وننعم بالدستور.[1]

4-مدرسة العشائر:

أنشأها السلطان عبد الحميد في اسطنبول باعتبارها مقر الخلافة ومركز السلطنة (مدرسة العشائر العربية) من أجل تعليم وإعداد أولا العشائر العربية، من ولايات حلب وسورية، وبغداد، والبصرة، والموصل، وديار بكر، وطرابلس الغرب، واليمن، والحجاز، وبنغازي، والقدس، ودير الزور.[2]

كان يبلغ عدد طلابها 59 طالبا وهذا العدد زاد إلى 250 طالبا، وكان المتخرجون في هذه المدرسة يدخلون المدارس العسكرية العالية فيحصلون على رتب عالية ويستطيعون دخول المدرسة الملكية، وهي مدرسة مدنية يحصلون بعدها على رتبة قائمقام[3]، ومدة الدراسة في مدرسة العشائر كانت خمس سنوات وهي مدرسة داخلية تتكفل الدولة بكل مصاريف الطلبة الذين يدرسون فيها ولكل طالب إجازة اسمها صلة الرحم يأخذها الطالب مرة كل سنتين، يسافر فيها على نفقة الدولة.[4]

أما فيما يخص برنامج مدرسة العشائر العربية في استانبول كان كالآتي:

السنة الأولى: القرآن الكريم، التجويد، العلوم الدينية، الإملاء، الحساب، القراءة التركية، تحسين الخط، تدريب عسكري.

---

[1] رمزي فوزي أبو غزالة، المرجع السابق، ص334.

[2] علي محمد الصلابي، المرجع السابق، ص463.

[3] قائمقام: هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه مثل قائم مقام الصدارة وقائمقام استانبول، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية، (أنظر سهيل صابان، مرجع سابق، ص170.

[4] هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية نموذج الامام سليمان حلمي، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1998، ص73.

السنة الثانية: القرآن الكريم، التجويد، العلوم الدينية، الإملاء، حسن الخط، الحساب، الجغرافيا، الفرنسية، التدريب.

السنة الثالثة: القرآن الكريم، التجويد، العلوم الدينية، الإملاء، حسن الخط، الحساب، الجغرافيا، الفرنسية، التدريب.

السنة الرابعة: القرآن الكريم، التجويد، العلوم الدينية، الصرف العربي، اللغة الفارسية، الكتابة والنحو التركي، الجغرافيا، الحساب، حسن الخط الفرنساوي، التدريب.

السنة الخامسة: القرآن الكريم، التجويد، العلوم الدينية، النحو العربي، اللغة الفارسية، التاريخ العثماني، القواعد العثمانية، الكتابة والقراءة التركية، المكالمة التركية، الجغرافيا، الحساب، الهندسة، حسن الخط الفرنساوي، الرسم، التدريب.[1]

كما أنشأ السلطان عبد الحميد معهد تدريب الوعاظ والمرشدين أقيم لإعداد الدعاة للدعوة الإسلامية، والجامعة الإسلامية ثم يتخرجون فينطلقون إلى مختلف أرجاء العالم الإسلامي يدعون للإسلام، ويدعون للخلافة ويدعون للجامعة الإسلامية.[2]

أما في خصوص الكتابة والطبع فرغم التطور الثقافي الذي شهده عصر السلطان عبد الحميد الثاني فإننا نجده ينشئ قسما للرقابة في وزارة المعارف مهتمة بتطليق مختلف قوانين الصحافة والمطبوعات.

كما خضعت المدارس بالتدريج لإشراف صارم وبخاصة في أواخر عهده حين تزايدت شكوكه ومخاوفه، فحرم نقد السلطان في الوقت الذي أبيح فيه نقد الوزراء بشرط ألا يكون عنيفا، وفي بعض الأوقات منع عبد الحميد استيراد الهواتف والآلات الكاتبة، كما حظر نشر الكتب الطبية

[1] علي محمد الصلاحي، المرجع السابق، ص463.

[2] نفسه، ص464.

المتعلقة بالأمراض العقلية وعرض التمثيلات التي تتعرض لقتل الملوك مثل مسرحية "هاملت" و"مكبث" لشكسبير،

وكذلك الحال بالنسبة لكتابات بعض الكتاب القلقين بما في ذلك نامق كمال وضياء وبعض الكتاب الأوروبيين ومنهم راسين وروسو وفولتير وفكتور هيجو وإيميل زولا، بالإضافة إلى ذلك قد حظر استعمال كلمات مثل (الفوضى، الحرية، الدستور، الثورة، القتل، الاشتراكية) وكانت تفرض الغرامات على الصحف ودور الطباعة أو توقف إذا ما خرقت قانون المطبوعات، كما امتلأت مناهج المدارس بالفقه الإسلامي والتعاليم المدرسية وتفسير القرآن والأخلاق.

ورغم كل ذلك فإن سبيل المطبوعات كان أقوى من الرقباء بحيث لم تطبق قوانين الرقابة على طول الخط بالصورة التي تسجلها المؤلفات فكانت النتيجة صدور سيل من القصص والمقالات والكتب، كانت من التنوع بحيث أن حكم عبد الحميد كان من أخصب الفترات الثقافية في التاريخ العثماني ولا تعد له إلا الفترة التي شهدت عودة الدستور في أوائل القرن العشرين.[1]

5-الإصلاح القضائي:

الواضح أن الإصلاح القضائي الذي نفذه السلطان عبد الحميد الثاني، اصطدم منذ البداية بمصالح الدول الأوروبية من خلال العمل على إلغاء الامتيازات الأجنبية الذي كان لا يزال مطبقا في الدولة العثمانية، والجدير ذكره أن رعايا الدول الأجنبية المقيمين على الأراضي العثمانية مازالوا يتمتعون في ظل هذا النظام بالإعفاء من الخضوع للتشريعات العثمانية.[2]

كانت وسيلة عبد الحميد لتحقيق الإصلاح القضائي تتمثل في إصدار تشريعات قضائية جديدة تجعله بعيدا عن كل نقد من جانب الدول الأوروبية، فأنشأ مدرسة الحقوق السلطانية في عام 1878م لإعداد رجال القانون، وقد ألحقت في عام 1900م بجامعة استانبول واستعانت الدول بالمتخرجين فعينتهم في المحاكم النظامية، وأعاد تنظيم وزارة العدل فأضحت تشرف على

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص242.

[2] محمد سهيل طقوس، المرجع السابق، ص522.

القضائين المدني والجنائي باستثناء المحاكم الشرعية التي ظلت تابعة لشيخ الإسلام، ووضع السلطان برنامجا للإصلاح القضائي وطلب من وزارة العدل اتخاذ الإجراءات لوضع قوانين تشمل عمل المحاكم المدنية وتحديد اختصاصاتها، وإعداد لوائح لتنفيذ الأحكام القضائية وتعيين مفتشين قضائيين في كل ولاية، ومدعين عاميين في محاكم الاستئناف في الولايات والفصل بين محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية في الولايات.

أنشأ السلطان محكمة التميز والعديد من المحاكم النظامية والتجارية، وبخاصة في الولايات ذات النشاط التجاري الكثيف، وأصدر قوانين تنفيذية تتعلق بالقضاء، مثل القانون الذي يحدد الشروط المفروضة لتولي منصب القضاء وتحديد حقوق وامتيازات القضاة، والقانونيين الصادرين في عامي 1880-1881م المختصين بالإجراءات القضائية في محاكم الجنايات والمحاكم الابتدائية، وقد نص القانون الأول على عدم جواز تقديم رأي متهم إلى المحاكمة إلا بعد تحقيق ابتدائي، وصدرت تباعا قوانين جديدة، حدد بعضها واجبات المحامين وأناط بعضها الآخر تنفيذ الأحكام القضائية برجال الشرطة، وحظر بعضها الآخر تنفيذ الأحكام القضائية برجال الشرطة، وحظر بعضها الثالث القبض على المتهم أو تفتيش منزله إلا بعد صدور إذن خطي من المحقق، وقد حققت هذه القوانين مستوا رفيعا من العدالة والنزاهة في الجسم القضائي لم تشهد الدولة مثيلا له من قبل.[1]

وعلى الرغم أن تنفيذ قوانين الإصلاحات القضائية قد كفل للجميع العدالة والمساواة إلا أن الأجانب المقيمين على الأراضي العثمانية والأقليات الموجودة في مختلف الولايات، قد اعترضوا على تلك القوانين واللوائح بدافع التعصب الديني والرغبة في عرقلة الإصلاح، فرفضوا أن يحاكموا أو ينظر في قضاياهم أمام محاكم عثمانية، معتمدين في ذلك على ركنين أساسيين: الامتيازات الأجنبية وتأييد حكوماتهم لهم، وبذلك بقي القضاء منقسما إلى قسمين، قضاء عثماني وقضاء

[1] نفسه، ص523.

مختلط يختص بقضايا الأجانب، ونتيجة لذلك فإن الإصلاح القضائي الذي تم في عهد السلطان عبد الحميد لم يشمل جميع المقيمين على أرض الدولة.[1]

[1] نفسه.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا للموضوع والتعمق فيه توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

1- نلاحظ أن المؤسسات التعليمية التي تأسس داخل الدولة العثمانية وبكل أنواعها كانت المدرسة هي السباقة في الاهتمام الخاص من قبل السلاطين كونها مؤسسة يتوجه إليها الفرد العثماني أول شيء.

2- تعد المدرسة العسكرية التعليمية هي الأخرى حظيت اهتمام العثمانيين بنائها والحرص على تسييرها فيلا أحسن وجه كون الدولة ذات طابع عسكري حرمي بامتياز لذا لقيت هذه المؤسسة اهتمام خاص من طرف السلاطين العثمانيين نفسهم ولاسيما محمد الفاتح.

3- تعتبر المؤسسات التعليمية أساس تطوير العلم ونشره، وذلك عن طريق إنشاء مدارس وتكوين مدرسين، لأن المدارس وحدها تستطيع نشر العلم وتطويره بشكل نظامي غير عفوي من أجل ضمان الكفاءة، فخريجي هذه المدراس بعد تخرجهم يتم تعيينهم في مناصب عليا في الدولة إما في سلك التعليم أو وظائف أخرى حسب نوع التخصص، وهناك أنواع من المؤسسات الدينية العليا والعسكرية.

4- حرص الدولة العثمانية على جانب التعليم والمؤسسات التعليمية كحرصها على الجانب السياسي والفكري لما له من أثر بالغ في بناء جيل واع قادر على التطور والنهضة.

5- المدارس الدينية هي أقدم المؤسسات التعليمية لأتها مستمدة من الدين الذي تتبعه وهو الدين الإسلامي.

6- نستنج أن التوجه لإصلاح نظام التعليم في الدولة قد بدأت خطواته الأولى في نهاية القرن الثامن العشر على ذلك وجود اقتراحات لتطوير نظام التعليم من خلال ضرورة التأكيد على افتتاح وإنشاء بعض المدارس المسترشدة بالنظم التربوية الحديثة.

7- تميزت نظرة السلطان عبد الحميد الثاني لحركة الإصلاح بالخصوصية عن غيرها، فقد حاول التعديل وإدخال إصلات جديدة شملت جميع ميادين الحياة، سواء، الإدارية، التعليمية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية والثقافية وغيرها، وشهدت الحركة العثمانية تطورا ملحوظا في ذلك فتضاعف عدد المدارس، المعاهد، المساجد، المرافق العامة، المستشفيات، المدارس العسكرية، المدارس الطبية.

8- بالرغم من اطلاع السلطان عبد الحميد الثاني على منجزات الحضارة الغربية وإعجابه بها، إلا أنه أراد أن يعطي طابعا خاصا للإصلاحات التي قادها.

9- مدى مساهمة التعليم ومؤسساته في تطوير الدولة العثمانية إلى حد بعيد إذ لعبت المدرسة دورا كبيرا في هذا التطور من خلال أنها مؤسسة أعدت اجيالا تحمل الفكر الإسلامي.

10- نستنتج أيضا بأن المؤسسات التعليمية الأجنبية انتشرت في كافة أنجاء الدولة العثمانية لجميع المراحل الدراسية إلا أن التركيز كان على إسطنبول أكثرمن غيرها.

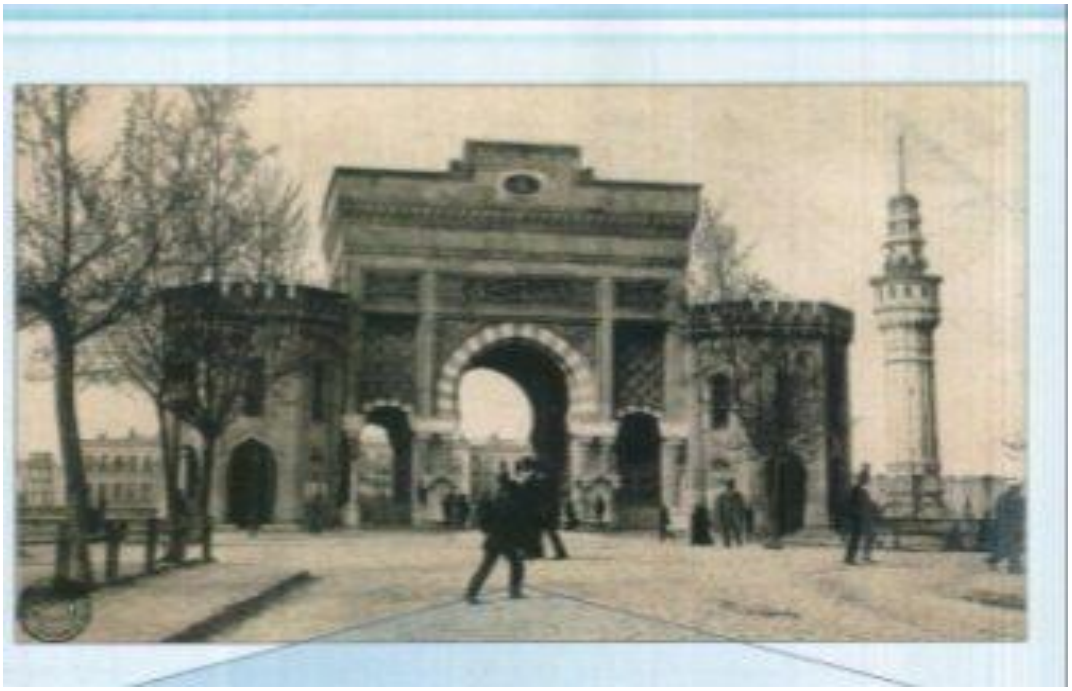
11- في الأخير نستنتج أن للعلم دور كبير في تطور الدولة العثمانية ذلك لأن كل المجالات تكمل بعضها البعض وهذا من خلال ما ذكرناه حول كيفية مساهمة المؤسسات التعليمية في تطور الدولة العثمانية.

الملاحق

الملحق 1: المدرسة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني



الملحق 2: مدخل جامعة اسطمبول



المرجع : سامي عبد الله المغلوث ،اطلس تاريخ الدولة العثمانية،ط 1 مكتبة الإسلام الذهبي ،الكويت، 1435 هـ _2014 م، ص 785.

ملحق : 3 مبنى المدرسة الحربية التي أنشئت 1836



المصدر : أكمل الدين احسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مج 2 ،ص 570.

الملحق 4: مبنى مدرسة غلطة سراي السلطانية التي افتتحت سنة 1867



المصدر : أكمل الدين احسان أوغلو ،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ،مج 2 ،ص 570.

الملحق 5 : مبنى دار الفنون في اسطمبول



المصدر : أكمل الدين احسان أوغلو ،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ،مج 2 ،ص 570.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

1-غربية عبد الكريم حمود، تاريخ العرب الحديث، د.ن، د.ط، بيروت، 1984.

2-كولن صالح، سلاطين الدولة العثمانية، ترجمة جمال الدين، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014.

3-الصلابي علي محمد محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط، ط5، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2008.

4-زيادة خالد، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016.

5-آق كوندوز أحمد وسعيد أوزتورك، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب، توضيح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية، د.ط، وقف البحوث العلمية، د.م، 2008.

6-طقوس محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط3، دار النفائس، لبنان، 2003.

7-الشناوي عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، د.ع .ط ،مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

8- مصطفى أحمد عبد الرحيم، أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1982،

9-بن صالح الخراشي سليمان، كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

10- فاضل مهدي بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، دراسات تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية، تق خالد آرن، د.ط، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2013.

11- بني المرجة موفق، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، د.ط، مؤسسة صقر الخليج، الكويت، 1984.

12- المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية، تر: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1401هـ-1981م.

13-فاضل مهدي بيات، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003م.

14-صابان سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، ط1، الولايات المتحدة الأمريكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1431هـ-2010م.

15-إسماعيل عبد الفتاح، العمل التنصيري في العالم العربي، رصد لأهم مراحله التاريخية والمعاصرة، مكتبة البدر، د ط، د ت.

16-ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.

17-ابن حادة عبد الرحيم، العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة، تق: عبد الرحمان العودة، ط1، اتصالات سبو للنشر، 2008.

18-غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

19-جوقه سليمان باشا، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، ط1، دار ابن زيدون، بيروت، 1407.

20-كواترت دونالد، الدولة العثمانية، 1700، تع: أيمن الأرمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

21-جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965.

22-الدرواري محمد زكي ملا حسن، الكورد والدولة العثمانية، دار الزمان، دمشق، 2009.

23-حسين إبراهيم، سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

24- درويش هدى، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي، دار افاق العربية، القاهرة، 1998.

25-مسعود جمال عبد الهادي محمد وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية 1299-1924، ج2، دار الوفاء، المنصورة، 1995.

26- كيتروس جون باتريك، القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية، تر: ناهد إبراهيم الدسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، د.ت.

27-سركوماري داكران، دمشق فترة السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1908 منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

28-حبيب كمال السعيد، الأقليات السياسة في الهجرة الإسلامية، بداية الدولة النبوية حتى نهاية الدولة العثمانية، 1325هـ-1908م، ط1، مكتبة مذبولي، القاهرة، 2002.

الرسائل الجامعية

1-زكية زهرة، إصلاحات السلطان محمود الثاني 1808-1839 مذكرة لنيل درجة الماجستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1982-1983.

2-بوجلطي فاطمة، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الشام خلال القرن 19، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2010-2011.

3-بعيو غانية، التنظيمات وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق 1839-1876، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

4-حمداش وعلي، إصلاحات الدولة العثمانية في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية، 1789-1876، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف أرزقي، شويتام، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2014-2015.

5-عننية بن نزية، التعليم الأجنبي في بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2016-2017.

قائمة المصادر المترجمة

1-السلطان عبد الحميد الثاني، مذكرات السياسة 1891-1908، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1407.

2-أوغلو أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح السعداوي، م، د.ط، مكتبة انجلو المصرية للتاريخ والفنون والثقافة، اسطنبول، 1999م.

3-مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشر السباعي، ج2، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1992.

المقالات والمجلات:

1-المالكي فهد بن عتيق، وسائل نشر الثقافة المعرفية في الدولة العثمانية منذ بداية القرن 7هـ-14م، جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، ع71.

2-سلمان محمد عصفور، العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كامل في بلورتها، مجلة ديالي، ع49، 2011.

3-الصياد صالح سلامات، قراءة في عوامل ضعف الدولة العثمانية، مجلة جامعة كريت الإنسانية، مج12، ع2، جامعة كريت، 2005.

4- العريض صبحي وليد، إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني 1824-1876م، ع146، جامعة الأزهر.

5-البحراوي محمد، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني مجلة الاتجاهات، مر: محمد غشام، ع45-46، دار الاجتهاد، بيروت، 2000م.

6-أبو غزالة فوزي رمزي، تطور التعليم في الدولة العثمانية، السلطان عبد الحميد أنموذجا.

الموسوعات والمعاجم

1-صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

2-محاسين نجاة، معجم المعارك التاريخية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

3-غربال شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، ج2، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

4-السعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصور، مج2، د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1437.

5-الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ،د.ت.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير .....-

إهداء .....-

قائمة المختصرات .....-

مقدمة.....7

مدخل تمهيدي.....13

1/ الأوضاع السياسية 13

2/ الأوضاع الاقتصادية.....15

3-الأوضاع الثقافية 17

المبحث الأول: واقع المؤسسات التعليمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر 21

المطلب الأول: إصلاحات السلطان عبد المجيد في مجال التعليم 21

المطلب الثاني: الإصلاحات في عهد عبد العزيز في مجال التعليم.....26

المطلب الثالث: النشاط التعليمي في مختلف الأطوار.....30

1 التعليم الابتدائي ومدارس الصبية 30

2 المدارس المتوسطة.....32

المبحث الثاني: أنواع المؤسسات التعليمية في اسطمبول 37

المطلب الأول: المؤسسات التعليمية العثمانية 38

1/ مدارس تخريج المعلمين 38

2/مؤسسات التعليم المهني.....39

3/المدارس العسكرية 43
المطلب الثاني: المؤسسات التعليمية الأجنبية 45
1-نشأة المؤسسات الأجنبية..... 45
2-نشاطها التعليمي 46
3-أنواع المؤسسات التعلمية الأجنبية في استانبول..... 49
المطلب الثالث: المؤسسات الثقافية العثمانية 53
1-الأدب والشعر 53
2-المسرح 55
3-الصحف والمجلات..... 55
4-الطباعة والنشر 57
5- الرواية والقصة 58
الفنون والزخرفة..... 59
المبحث الثالث: انجازات السلطان عبد الحميد الثاني 60
المطلب الأول: الإصلاح السياسي والعسكري 61
1-الإصلاح السياسي 61
2-الإصلاح العسكري 62
المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي والمالي..... 63
1-الإصلاح الاقتصادي 63
2-الإصلاح المالي..... 65

المطلب الثالث: الإصلاح التعليمي والقضائي 66
1-الإصلاح التعليمي..... 66
2-مراقبته للمدارس 68
3- اهتمامه بالتعليم على مستوى الولايات..... 69
4-مدرسة العشائر 70
5-الإصلاح القضائي 72
خاتمة..... 76
الملاحق 79
قائمة المصادر والمراجع 83
فهرس المحتويات 90